

**التقرير الوطني الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة
عن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
أبريل 2002 م**

1 قائمة المحتويات

2.....	قائمة المحتويات	1
3.....	المُلخَص	2
4.....	الإستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال البيئة ومكافحة التصحر	3
4.....	تراجع الصحراء أمام اتساع الأرض المزروعة	3.1
4.....	خطة التنمية الوطنية	3.2
6.....	الإستراتيجية الوطنية البينية لدولة الإمارات العربية المتحدة	3.3
7.....	الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتاحة في مجالات اجتماعية واقتصادية أخرى	3.4
8.....	مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموضوعه قبل تنفيذ الإتفاقية	3.5
10.....	الأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر	3.6
11.....	تنفيذ توصيات لجنة العلوم والتكنولوجيا	3.7
12.....	التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الإتفاقية	4
12.....	الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الإتفاقية	4.1
14.....	القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الممثلة في هيئة التنسيق الوطنية	4.2
15.....	حالة المعلومات والبيانات	4.3
16.....	آليات التنسيق في الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر	4.4
17.....	إدخال برامج العمل الوطنية كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية	4.5
19.....	الإطار القانوني والتنظيمي فيما يتعلق بالبيئة والمجالات ذات الصلة	4.6
19.....	المشاركة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية	5
19.....	مشاركة الفعاليات المعنية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية	5.1
21.....	العملية الاستشارية واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة	6
21.....	الدعم الفعال من جانب الشركاء الدوليين من أجل التعاون	6.1
22.....	الأنشطة المنفذة ولها علاقة بمكافحة التصحر	7
22.....	موجز للأنشطة التي تمت في مجال مكافحة التصحر وتقييم هذه التجربة	7.1
24.....	التشخيص المناسب للتجربة الماضية	7.2
24.....	البرامج التقنية الموضوعه والمشاريع المتكاملة العملية لمكافحة التصحر	7.3
25.....	تنفيذ برنامج العمل بما يتفق مع مجالات الأولوية في الإتفاقية	7.4
25.....	الربط مع برامج العمل دون الإقليمية	7.5
25.....	فعالية التدابير في بناء القدرات المحلية	7.6
26.....	اتفاقيات الشراكة الداخلية والخارجية	7.7
26.....	المخصصات المالية والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين	8
26.....	الآليات المالية المعتمدة	8.1
26.....	تمويل برنامج العمل الوطني	8.2
27.....	التعاون التقني الذي تم تطويره	8.3
27.....	معايير ومؤشرات قياس التقدم في تنفيذ الإتفاقية	9
27.....	الليات التنفيذية للرصد والتقييم	9.1
28.....	البيانات الأساسية الخاصة بالتقرير الوطني لدولة الإمارات العربية	10

2 الملخص

3 الإستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال البيئة ومكافحة التصحر

دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بخصوصية عن باقي دول العالم، عند تناول الخطط والإستراتيجيات المتوفرة عن مجالات تتعلق بمكافحة التصحر. فمصطلح التصحر الوارد في الاتفاقية يقابله منهج مصطلح تخصير الصحراء. والمنهج الأخير يعني بتحويل البيئة الطبيعية الصحراوية إلى بيئة منتجة زراعيًا وزيادة التنوع الإحيائي بها والنتائج الإقتصادية منها. ومنهج تخصير الصحراء وتشجيرها تبنته واتبعته دولة الإمارات العربية المتحدة.

فالتصحر تم تعريفه في الاتفاقية بأنه تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية. ومصطلح "مكافحة التصحر" يتضمن الأنشطة التي تشكل جزءاً من التنمية المتكاملة للأراضي من أجل التنمية المستدامة والتي ترمي إلى منع و/أو خفض تردي الأراضي، وإعادة تأهيل الأراضي التي تردت جزئياً، واستصلاح الأراضي التي تصحرت.

هنالك الكثير من الدول تعاني من مشاكل التصحر إما نتيجة للعوامل الطبيعية أو لغياب التخطيط السليم وقلة الإمكانيات. ونظراً لوقوع دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الحزام الصحراوي الجاف لغرب القارات فإن بيئتها تتسم كغيرها من بيئات المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم بحساسية فائقة في إطار من التوازن الدقيق بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه، وتربة، وغطاء نباتي، وكائنات حية، لذا فإن تعرضها لمخاطر الجفاف والتصحر يعتبر ظاهرة متكررة. وفي دولة الإمارات - ورغم وجود مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية القاحلة، ونسبة للإهتمام المبكر بقضايا التصحر على كافة المستويات بالدولة والاهتمام بالتحريج وزراعة الغابات والأحزمة الواقية - إضافة لإستصلاح مساحات شاسعة من الأراضي وتوزيعها على المواطنين وإتباع أفضل النظم لريها وزراعتها، نسبة لكل ما سبق فقد أصبحت قضية التصحر من أولويات الدولة، ولكن يجب أن يتواصل الإهتمام في هذا الجانب وتضمينها صلب السياسات الزراعية. حيث أن المشكلة تكمن في تدهور الأراضي الزراعية وذلك للأسباب الأتفة الذكر، إضافة لإستخدامات الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي أصبحت أحد العوامل التي تؤدي لتدهور تلك الموارد وتلوثها. ولذا نجد أن جزءاً من الأراضي الزراعية قد تدهورت بنسب متفاوتة بشكل أو بآخر. وفي المقابل تم تراجع الصحراء أمام اتساع الأراضي المزروعة كما يلي:

3.1 تراجع الصحراء أمام اتساع الأرض المزروعة

تضمن مشروع الخطة الخمسية الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة، (1981-1985)، أهدافاً هامة في توسيع الرقعة المزروعة بكافة صورها من غابات ومزارع منتجة. حيث كانت الأراضي الصالحة للزراعة تتراوح بأقل من 200 ألف هكتار أي ما نسبته 2.4% من مساحة الدولة الإجمالية واستهدفت الخطة الإنفاق على الإستثمارات الثابتة في قطاع الزراعة نحو 3673 مليون درهم رصدت منها الحكومة الاتحادية لسنوات الخطة 1382 مليون درهم، تتضمن 752 مليون درهم لتوفير المياه وشبكات الري الحديث، وهذه الإنجازات تصب في مكافحة التصحر، فقد ارتفعت المساحة المزروعة (من 32.5 إلى 43.6) ألف هكتار خلال السنوات 75 - 1980م، واستهدف مشروع الخطة الخمسية إلى التوسع في الأرض المزروعة والتي بلغت 68.3 ألف هكتار عام 1985م، منها نحو 40 ألف هكتار مساحة الغابات، وقد تزايدت مساحة الأرض المزروعة بمعدل 9.4% سنوياً خلال السنوات التالية. وترسخت سياسة توسيع الأرض المزروعة، وتساعدت المساحة بوتائر أعلى، حيث بلغت 161.7 ألف هكتار، منها مساحة الغابات نحو 100 ألف هكتار خلال عام 1990م، ثم ارتفعت إلى 266 ألف هكتار منها مساحة الغابات 200 ألف هكتار خلال عام 1995، ثم إلى 546.5 ألف هكتار مساحة الغابات 300 ألف هكتار خلال عام 2000م، وارتفعت الأرض المزروعة والرقعة الخضراء بمعدل 14.9% سنوياً خلال السنوات 85 - 2000 وارتفعت في النهاية لتصل إلى 6.5% من المساحة الإجمالية للدولة عام 2000م.

إن التوسع في استخدام المياه الجوفية في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر العامل الحاسم وأهم العوامل الرئيسية في تردي نوعية المياه، وذلك نظراً لعدم وجود ظاهرة قطع الغابات أو التوسع في البناء والتشييد على حساب الأرض الزراعية، بل على العكس من ذلك فإن معظم الإنشاءات الجديدة تعمل بشكل أساسي على التوسع في استصلاح الأرض وزراعتها. وقد أدركت الدولة أهمية المياه الجوفية، ولاحظت العجز في ميزان المياه الجوفية، لذا تم رصد الموارد المالية لتعميم الري الحديث في الدولة وتقوم حالياً الجهات العليا المسؤولة بالدولة بدراسة إعداد خطة إستراتيجية لاستكشاف واستثمار المياه الجوفية العميقة، ووضع السياسات الخاصة بالاستغلال الأمثل للمياه الجوفية، بسبب التزايد الكبير في حجم الطلب الكلي على المياه الجوفية.

3.2 خطة التنمية الوطنية

تتكون دولة الإمارات العربية المتحدة من نظام إتحادي أنشأ في 2 ديسمبر من العام 1971، ويقوم الإتحاد على أعمدة من سبعة إمارات هي: أمارة أبوظبي، إمارة دبي، إمارة الشارقة، إمارة عجمان، أمارة أم القيوين، إمارة رأس الخيمة وإمارة الفجيرة، حيث تسمى الإمارات الأخيرة الأربع بالإمارات الشمالية.

وتمثل مدينة أبوظبي العاصمة السياسية، ويرأس الدولة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - حفظه الله، يعاونه حكام للإمارات، ويكونون مجلساً أعلى للإتحاد يمثل السلطة السيادية للدولة. وهناك المجلس الوطني الإتحادي الذي يمثل السلطة التشريعية، ومجلس الوزراء الذي يمثل السلطة التنفيذية. ومن أهم المدن: أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة، الفجيرة، العين ودبا.

يختلف التنظيم الإداري في دولة الإمارات عن كثير من الدول الأخرى، فباستثناء السلطات الإتحادية التي نص عليها الدستور، فإن لكل إمارة من إمارات الدولة سبع هيئاتها الإدارية المحلية، والتي تكون موازية، وفي بعض الأحيان متداخلة مع الهيئات الإتحادية، إدارياً. وعلى الرغم من أن جميع هذه الهيئات المحلية قد توسعت بصورة كبيرة نتيجة للتطور الهائل في الربع الأخير من القرن الماضي، إلا أن هناك بعض الاختلافات بين الإمارات، وهي ترجع إلى عوامل كثيرة منها عدد السكان والمساحة ودرجة التقدم، وتدار شؤون الإمارات بواسطة بلديات، وهناك تسعة بلديات تعني بالشؤون الخدمية وتقوم بالتنسيق بينها أمانة عامة.

وعلى هذا، فإن إمارة أبوظبي ذات الكثافة السكانية والمساحة الكبيرة، لها جهازها الحكومي المركزي وهو المجلس التنفيذي. وهي مقسمة إلى منطقتين هما المنطقة الشرقية والغربية وفي كل منهما ممثل للحاكم. ويتم تسيير نشاط حكومة أبوظبي من خلال عدد من الدوائر المحلية، تغطي مجالات الشؤون البلدية والزراعة والأشغال العامة والماء والكهرباء والمالية والجمارك والتنظيم والإدارة.

وفي مجال البيئة هناك سلطة اتحادية هي "الهيئة الإتحادية للبيئة" تقابلها هيئات وأجهزة مماثلة في كل إمارة من إمارات الدولة مثل هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية في أبوظبي، هيئة البيئة والمحميات الطبيعية في الشارقة، هيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية في رأس الخيمة، إضافة إلى الإدارات والمراكز المعنية بحماية البيئة في البلديات مثل إدارة الصحة العامة والبيئة ببلدية دبي، مركز رقابة الأغذية والبيئة في كل من بلدية أبوظبي والعين وعجمان والفجيرة، إدارة الصحة العامة والبيئة ببلدية دبي، فيما يتولى قسم الصحة في بلدية أم القيوين العناية بالشؤون البيئية في الإمارة، بالإضافة إلى العديد من الأجهزة الأخرى ذات العلاقة بالبيئة في مختلف إمارات الدولة والتي يصعب حصرها في هذا التقرير الموجز.

وما ينطبق على الأجهزة البيئية ينطبق كذلك على الأجهزة الأخرى ذات الصلة بمكافحة التصحر وتخضير الصحراء مثل أقسام الزراعة والغابات والمياه في كل إمارة من الإمارات وما يقابلها من أجهزة إتحادية.

وفيما يتعلق بخطط التنمية تتكون أجهزة التخطيط القومي من مجلس التخطيط القومي الإتحادي. وهذا المجلس يقوم بتقديم التوصيات إلى مجلس الوزراء بخصوص خطة التنمية وزيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتولى وزارة التخطيط إعداد مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وبيان مراحلها واجزائها السنوية وجميع ما يتصل بها من مشروعات وتشريعات واقتراحات وذلك في ضوء الاستراتيجية العامة للدولة. ويضم الهيكل التنظيمي لوزارة التخطيط اللجنة الدائمة للمشروعات والتي يرأسها وزير التخطيط وتتولى كافة المهام والأمور الخاصة بالمشروعات الاستثمارية التي تتضمنها الخطة وتدرج بالميزانية العامة للإتحاد. وفيما توجد لدى سلطات كل إمارة أجهزة تخطيط مماثلة تحت مسميات مختلفة تتولى عملية التخطيط على مستوى الإمارة. مثل دائرة التخطيط في إمارة أبوظبي ودوائر التنمية الاقتصادية في دبي ورأس الخيمة والشارقة وغيرها.

إن اكتشاف النفط الخام وإنتاجه تجارياً في دولة الإمارات العربية المتحدة أوجد أوضاعاً إقتصادية جديدة، وتمثلت هذه الأوضاع في توافر موارد مالية كبيرة من جهة، وسعى الحكومة في استثمار هذه الموارد في تطوير مختلف جوانب الإقتصاد من جهة أخرى. كما أن قيام الإتحاد في أواخر عام 1971، وازدياد مهام الحكومة التنموية والمتمثلة في بناء إقتصاد الدولة وفق أسس جديدة خاصة في مجالات الخدمات العامة، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الشاملة، أدى ذلك كله إلى التفكير في أوائل السبعينات بأهمية وضرورة تنظيم عملية التطور الإقتصادي والإجتماعي بشكل يتيح الإستفادة القصوى للسكان من جهة، واستغلال الموارد المتاحة بصورة مثلى من جهة أخرى. ونظراً للمسؤوليات الكبيرة التي واجهت الجهات المعنية في بداية السبعينات سواء في مجال تطوير ونشر الخدمات أو مجال بناء أجهزة الدولة المختلفة، أو في مجال بناء الهياكل الأساسية لإقتصاد الدولة. الخ، أن قامت القيادة السياسية في الدولة بتبني أسلوب التخطيط في إدارة الفعاليات الإقتصادية والاجتماعية، وقد تزامن اعتماد الدولة لهذا الأسلوب مع قيام الإتحاد، مما يدل على إيمان قيادة الدولة بأهمية وضرورة التخطيط في عملية اتخاذ القرارات. وقد صدر في حينه القانون الإتحادي رقم (1) لسنة 1972، حيث تم بموجبه إنشاء وزارة التخطيط وتحديد اختصاصاتها، حيث توالى بعد ذلك إصدار العديد من التشريعات التي تنظم عملية التخطيط والإحصاء في الدولة. وكان من أهم الوثائق التي اعتمدها قيادة الدولة خلال فترة السبعينات هي وثيقة الأهداف العامة الرئيسية للتنمية في عام 1974، حيث جاءت هذه الوثيقة (والتي تعتبر وثيقة للأهداف بعيدة المدى) شاملة للجوانب

الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.. الخ، حيث تضمنت كافة الطموحات، سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع، أو بالنسبة للموارد المالية والطبيعية، وكذلك بالنسبة للإنتاج.

3.3 الإستراتيجية الوطنية البيئية لدولة الإمارات العربية المتحدة

3.3.1 الإستراتيجية الوطنية البيئية : جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وأولويات العمل البيئي

لقد سعت الهيئة الاتحادية للبيئة الى اعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع سياسة الدولة في المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام ومكافحة التصحر، واستجابة لما ورد في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992م. وتضمن الجدول فصلاً خاصاً عن التصحر هو الفصل الثاني عشر.

ومن هذا المنطلق فقد تعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) واللجنة الإقتصادية الإجتماعية لغرب آسيا (ESWA) مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في الهيئة الاتحادية للبيئة، في إعداد وثيقة التحضير للإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي على غرار ما ورد في جدول القرن الحادي والعشرين، ووقع على الوثيقة من قبل الجهات المشاركة في إعدادها في إبريل عام 1977م.

وقد تم إنجاز الجزء الأول الخاص بأولويات العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة و جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني في شهر ديسمبر 1998م. والنقير الختامي استوفى متطلبات المرحلة الأولى والتي تتمثل في التالي:

- 1- جمع المعلومات الخاصة بنشاطات جميع قطاعات العمل البيئي التنموي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - 2- قضايا البيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - 3- القدرات البيئية المتوفرة لدى دولة الإمارات العربية المتحدة
 - 4- أولويات العمل البيئي القطاعية وأولويات العمل البيئي للدولة (أجندة القرن 21 الوطنية).
- ويمثل الجزء الأول نسجاً متداخلاً لما حوته التقارير القطاعية التي تم إنجازها بواسطة مجموعات العمل القطاعية العشر التي مثلت العمل البيئي التنموي في الدولة، وهي :

- قطاع البلديات
- قطاع المياه
- قطاع البيئة البحرية
- قطاع التخطيط والبيئة الحضرية
- قطاع الزراعة وموارد الأرض
- قطاع الصناعة
- قطاع الطاقة
- قطاع الصحة
- قطاع التعليم والوعي البيئي
- قطاع النفط والغاز

3.3.2 الإستراتيجية الوطنية البيئية: الإستراتيجيات القطاعية

تضمن الجزء الثاني من مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات الذي أنجز في نوفمبر 1999، الإستراتيجيات القطاعية. وهي الإستراتيجيات التي أعدت من قبل القطاعات العشرة التي مثلت العمل البيئي التنموي في الدولة والتي سبق الإشارة إليها. وبنيت الإستراتيجيات القطاعية على أولويات العمل البيئي القطاعية والتي تم إنجازها في المرحلة الأولى من مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي (انظر الجزء الأول من الإستراتيجية) على نسق يتمثل في الأسباب التي على أساسها تم اختيار أولويات العمل البيئي ثم حددت الأهداف المناسبة لتلك الأولويات والسياسات المحققة لتلك الأهداف، والأولويات تتمثل في:

- توفر موارد المياه العذبة.
- الحد من التلوث (ماء، هواء، نفايات).
- المحافظة على البيئة البحرية.
- المحافظة على البيئة الحضرية.
- المحافظة على موارد الأرض والتنوع البيولوجي.

وقد تضمن الجزء الثاني من الإستراتيجية سبعة فصول تتمثل في التالي :

- الفصل الأول: عبارة عن مقدمة تحتوي على الخصائص البيئية لدولة الإمارات والضغوط البيئية.
- الفصل الثاني: يعنى بالإستراتيجية الوطنية البيئية لموارد المياه.
- الفصل الثالث: يستعرض قضايا التلوث في المياه والهواء والنفايات.

- الفصل الرابع: يعنى بالاستراتيجية الوطنية البيئية لقضايا البيئة البحرية.
- الفصل الخامس: يعالج الاستراتيجية الوطنية البيئية لقضايا البيئة الحضرية.
- الفصل السادس: يشير إلى الاستراتيجية الوطنية البيئية لإهدار موارد الأرض والتنوع البيولوجي.
- الفصل السابع: اختص بالاستراتيجية الوطنية البيئية للقدرات وإدارة المعلومات والوعي البيئي.

ومن الواضح أن جميع الإستراتيجيات السابقة لها علاقة بالتصحر بشكل أو بآخر، ولكن ما ورد في الفصل الثاني والذي يعنى بالاستراتيجية الوطنية لموارد المياه، والفصل السادس الخاص بالإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة وموارد الأرض هي التي لها علاقة مباشرة بمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والإختلاف فقط في المسميات كما أن الأولويات المشار إليها في هذين الفصلين تغطي معظم العمل المطلوب في مجال مكافحة التصحر. وقد حددت عناصر هذه الإستراتيجية في التالي :

- أولويات العمل البيئي
- أسباب تدهور الموارد
- الأهداف
- السياسات

ويمكن إيجاز أولويات العمل البيئي لهذا القطاع في التالي :

- إعادة تأهيل تدهور موارد الأرض (تصحر، تملح، فقدان التنوع البيولوجي) وإدارتها.
- ترشيد استخدام المياه في الزراعة.
- إدارة النشاط الزراعي والرعي والحراجي إدارة مستدامة.

3.3.3 الإستراتيجية الوطنية البيئية : الخطط والمشاريع في مجال البيئة لجميع القطاعات

تم الإنتهاء من إعداد المرحلة الثالثة للإستراتيجية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تتضمن الأنشطة الخاصة ببرامج العمل في مجال البيئة لجميع القطاعات وبشكل تفصيلي. وبذلك تكون الإستراتيجية الوطنية للبيئة قد تم استكمال اعدادها. وفيما يتعلق بمكافحة التصحر فإن الأنشطة والبرامج الخاصة بالعمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة تم تغطية ما هو مطلوب في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

3.4 الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتاحة في مجالات اجتماعية واقتصادية أخرى

توجد هنالك خطط واستراتيجيات لقطاعات (الزراعة، الطاقة، التعليم، التجارة، الصحة، استئصال الفقر، الهجرات، الغابات، تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الموارد الساحلية والبحرية) يصعب حصرها في إطار هذا التقرير. ولقد تم تناولها ضمن الإستراتيجيات القطاعية العشرة المذكورة ضمن الإستراتيجية البيئية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تم الإشارة إليها من قبل.

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة جهود المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام وعلى الخصوص تشجير وزراعة وتخضير البيئة الصحراوية، اهتمامها البالغ منذ السنوات الأولى لنشأتها، واعتبرتها ركيزة من ركائز سياستها التنموية. وقد حققت في مدى زمني قصير مجموعة هامة من الإنجازات في كافة المجالات ذات العلاقة بالبيئة ومكافحة التصحر، والتي ما كان لها أن تتحقق لولا السياسة الرشيدة والحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رئيس الدولة حفظه الله الذي أولى قضية البيئة ما تستحقه من رعاية واهتمام.

إن إهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالبيئة هو إهتمام حقيقي وأصيل، نابع من إيمان قيادتها الرشيدة وقناعتها بأن الحفاظ على موارد البيئة هو حفاظ على حق جيل الحاضر وأجيال المستقبل. وقد أكدت دولة الإمارات هذا الإهتمام في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد، ولعل أهمها الكلمة التي وجهها صاحب السمو رئيس الدولة الى مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام 1992م.

كما أكدت الدولة هذا الإهتمام من خلال انضمامها لمعظم الإتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية الى الحفاظ على البيئة، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي انضمت لها الدولة في يناير عام 1999م.

وجاء إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة في عام 1993 تأكيداً جديداً لهذا الإهتمام، وعلامة مميزة في مسيرة العمل البيئي ومكافحة التصحر بدولة الإمارات، وهي الهيئة التي كلفت بمسؤولية العناية بالبيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية داخل الدولة وخارجها. ورغم سنواتها القلائل فقد استطاعت الهيئة تحقيق مجموعة من الإنجازات، لعل أبرزها مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي، ووضع قانون حماية البيئة وتمييتها الذي صدر سنة 1999م.

3.4.1 الأولويات المخصصة للخطط والإستراتيجيات القطاعية في إطار خطة التنمية الوطنية

يرى قطاع الزراعة وموارد الأرض، في الإستراتيجية البيئية، إستناداً على ما تقدم من معلومات، وتأسيساً على الفصول الواردة في أجنحة القرن الحادي والعشرين العالمية والخاصة بالزراعة وموارد الأرض، أن أولويات العمل البيئي في دولة الإمارات في مجال الزراعة وموارد الأرض قد تم تغطيتها بشكل مرضي وتتحصر في البرامج الآتية لهذا القطاع :

- إجراء حصر وتصنيف للموارد الأرضية بالدولة بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالغطاء النباتي وتحديد استعمالات الأرض على كافة المستويات .
- استكمال المسوحات الخاصة بموارد المياه على مستوى الدولة.
- القيام ببرنامح مسح شامل لمكونات المياه والتربة وتحديد مستوياتها.
- القيام بحملة وطنية للتوعية الخاصة باستعمال المواد الكيماوية من أسمدة ومبيدات في قطاع الزراعة.
- تدعيم المعرفة وتطوير نظم المعلومات والرصد الخاصة بالمناطق المعرضة للتصحّر والجفاف نتيجة لتدهور مخزون المياه الجوفية وإرتفاع الملوحة في الأرض ومياه الري.
- وضع برامج قومية للتأهب للجفاف وغزو الآفات الزراعية.
- إيجاد وسائل للتخلص الآمن من المخلفات الزراعية خاصة البلاستيك ومخصبات التربة وأنابيب الري والأكياس الزراعية وعوازل الحشرات، وذلك بإعادة تدويرها أو التخلص منها نهائياً.
- و هنالك أولويات لموارد المياه تتمثل في:
- تخطيط وإدارة موارد المياه.
- إدارة المياه الجوفية.
- عدم كفاءة الاستخدامات الزراعية للمياه.
- الحاجة إلى إدارة متطلبات المياه الحضرية والصناعية.
- استدامة عمليات التحلية.
- معالجة المياه العادمة واستعمالها.
- حماية البيئة.
- وبناء القدرات ورفع الوعي.

3.4.2 الإستراتيجيات القطاعية والإشارة إلى مكافحة التصحر والاتفاقية وبرنامج العمل الوطني

ومن الواضح أن جميع الإستراتيجيات القطاعية السابقة لها علاقة متفاوتة بالتصحّر بشكل أو بآخر، ولكن ما ورد في الفصلين الخاصين بقطاع الزراعة وموارد الأرض وقطاع المياه هما اللذين لهما علاقة مباشرة بمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة، والاختلاف فقط في المسميات كما أن الأولويات المشار إليها في هذين الفصلين تغطي معظم العمل المطلوب في مجال مكافحة التصحر.

3.4.3 الإستراتيجيات لحفظ الطبيعة الوطنية (دراسة أولية للمحميات الطبيعية)

بدأ الاهتمام بالحياة البرية وحماية الأنواع المهددة بالإنقراض في مرحلة مبكرة جداً، وكان ذلك يعود الى الاهتمام البالغ الذي أولاه صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس الدولة (حفظه الله) لهذه القضية. وحظيت الجهود التي بذلها سموه وبذلتها دولة الإمارات في هذا المجال بإعجاب وتقدير دول العالم ومنظماته المتخصصة، وليس أدل على ذلك من التكريم الذي أسبغته الصندوق العالمي للحفاظ على الطبيعة عام 1997 حين قدم الصندوق شهادة الباندا الذهبية الى سموه ليكون بذلك أول رئيس دولة تقدم له هذه الشهادة.

وسيراً على هذا النهج، فقد قامت الدولة بإنشاء سلسلة من المحميات الطبيعية البرية والبحرية. وبهدف تطوير الجهد المبذول في هذا الجانب فقد قررت الهيئة إجراء دراسة أولية شاملة للمحميات الطبيعية في دولة الإمارات. ومن المتوقع أن تؤدي نتائج الدراسة إلى تبني إستراتيجية إقامة وتطوير المحميات الطبيعية في الدولة تقوم على أساس الحفاظ على التراث الحضاري وحماية البيئة الطبيعية ووقف زحف النشاطات التنموية والعمرائية على المناطق الطبيعية وذلك لضمان حقوق الأجيال المقبلة والاستفادة منها والتمتع بجمالها.

3.4.4 الخطط أو الإستراتيجيات القطاعية الأخرى ذات الصلة

توجد هنالك خطط وإستراتيجيات لقطاعات (الزراعة، الطاقة، التعليم، التجارة، الصحة، استئصال الفقر، الهجرة، الغابات، تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الموارد الساحلية والبحرية) يصعب حصرها في إطار هذا التقرير. ولقد تم تناولها ضمن الإستراتيجيات القطاعية العشرة المذكورة ضمن الإستراتيجية البيئية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تم الإشارة إليها من قبل.

3.5 مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر الموضوعة قبل تنفيذ الاتفاقية

أعدت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الدولة وتم الإنتهاء منها عام 1995م، ولم يتم العمل بها نظراً للشروع في إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي والتي سيندرج ضمنها معالجة جميع

القضايا البيئية بشكل متوازن ومتكامل بما فيها وضع برامج وأنشطة خاصة بمكافحة التصحر. وقد تضمنت الخطة المشار إليها التالي :

الفصل الأول : يتضمن حصراً للموارد الطبيعية وامكاناتها.

الفصل الثاني: يتعلق بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للدولة، ويشتمل على ثلاثة فروع هي : التنمية الاقتصادية، الوضع الاجتماعي، والإمكانات الزراعية. وعدد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثالث: يستعرض الجهود التي بذلت في السابق والتي تبذل حالياً لمكافحة التصحر في الإمارات العربية المتحدة، وسيتم التطرق إليها بالتفصيل لاحقاً في هذا التقرير.

ويتناول الجزء الثاني الجانب الفني من خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

الفصل الرابع : يتضمن "خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر، وتم استعراض حجم مشكلة التصحر، وسوف يتم التطرق له عند كتابة تحليل الوضع الراهن.

كما يتطرق هذا الفصل أيضاً الى اقتراح استراتيجية طويلة الأجل لمكافحة التصحر في دولة الإمارات، تغطي فترة السنوات 1994-2020م. وبناءً على الأهداف الوطنية لدولة الإمارات تم تحديد سبعة أهداف تعالج ضمن ما تعالجه الأمن الغذائي، ورفاه الإنسان، والإستخدام المستديم للأرض والمياه، وتشجيع المشاركة الشعبية، وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية.

وقد اختيرت لعناصر الإستراتيجية ثمانية برامج تشمل ما يلي:

- 1- التقييم والرصد
- 2- إدارة الموارد المائية من خلال خمسة برامج فرعية.
- 3- الوعي العام والمشاركة الشعبية
- 4- الزراعة التحفظية (المرشدة)
- 5- التأمين ضد الجفاف
- 6- تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية
- 7- تعزيز القدرات المؤسسة الوطنية
- 8- التعاون الوطني والإقليمي والدولي.

الفصل الخامس : يعالج مسألة بناء القدرات المؤسسة الوطنية. ويتعرض المؤسسات العاملة في مجال القضايا البيئية في الإمارات العربية المتحدة وتاريخ هذه المؤسسات حتى إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة في نيسان / إبريل عام 1993م. مع تركيز خاص على دور البلديات. كما يتناول الفصل الآلية الوطنية المقترحة لمكافحة التصحر والجهاز الرئيسي المقترح هو اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر التي يرأسها وزير الزراعة وتضم 11 عضواً. أما الأجهزة الأخرى المقترحة في الآلية هي: إدارة مكافحة التصحر، والوحدات الإقليمية لتنسيق مكافحة التصحر، ولجان مستخدمي الأراضي المتصحرة. وأورد الفصل وصفاً لوظائف هذه الأجهزة واقتراح بعض الإجراءات التنفيذية.

الفصل السادس : يتناول البرامج ذات الأولوية والمشاريع المقترحة تنفيذها في الأجل القصير خلال الفترة 1994-1999. والمشاريع المقترحة التي يبلغ عددها 27 مشروعاً، وتم التأكيد على المشاريع التنفيذية، أو الميدانية، التي بلغ عددها 14 مشروعاً، وكان نصيب برنامج الموارد المائية منها سبعة مشاريع. وقد عرضت المشاريع على اجتماع مائدة مستديرة عقد مع ممثلين للحكومة. وأعرب المجتمعون عن موافقتهم بشكل عام على النتائج الأساسية والتوصيات الرئيسية دون التطرق لمناقشة التفاصيل.

أما فيما يتعلق بالمشكلات والأولويات، فقد أوصي باتخاذ إجراء لتحديدها، والأولويات التي اقترحت هي :

- 1- اعطاء أولوية عليا لبرنامج إدارة الموارد المائية.
- 2- حماية وتعزيز ما تم إنجازه في مجالي الزراعة والتحريج.
- 3- إعداد كوادر ممتازة مدربة تدريباً جيداً.
- 4- توفير الآليات المؤسسية والأطر التشريعية.

وفي النهاية يتطرق التقرير الى مسألة المتابعة. ولما كانت مسؤولية المتابعة من اختصاص الحكومة، فلا بد على منظمات الأمم المتحدة أن تخطو الخطوة الأولى، وهي تقديم خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر هذه بحيث تتولى بعد ذلك الأمانة العامة لبلديات الإمارات العربية المتحدة مسؤولية متابعتها. وقد اقترحت اربع خطوات لهذه المتابعة هي :

- 1- الحصول على موافقة الحكومة.

2- وضع التنظيم المتسلسل الكامل للهيكل المؤسسي..

3- تشكيل اللجنة التوجيهية للحلقة الدراسية الوطنية.

4- عقد الحلقة الدراسية الوطنية واستكمال صياغة المشروع.

ولا تزال هذه الخطة مسودة، وربما عدد من التوجهات التي ورد بها قد ورد في الإستراتيجية الوطنية للبيئة، وخاصة فيما يتعلق بالموارد الأرضية والزراعة وموارد المياه. ومما سبق يتضح اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بمكافحة التصحر من خلال الخطط والإستراتيجيات التي وضعت وأشير لها أعلاه بالتفصيل.

3.6 الأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر

3.6.1 الأنشطة العلمية والتقنية المرتبطة بمكافحة التصحر في إطار خطة العمل الوطنية

نجاح دولة الإمارات في تخضير الصحراء وزراعة الغابات وزراعة المحاصيل الغذائية للإنسان والعلف للحيوان، تم بتطبيق العديد من الأنشطة العلمية والتقنية. ولقد بدأ العمل بها في الدولة منذ بداية ظهور الدولة في أوائل السبعينيات في أواخر القرن الماضي، أي قبل وضع إتفاقية التصحر موضع التنفيذ. وهذا ما يميز دولة الإمارات بخصوصية عند تناول مكافحة التصحر. نهج دولة الإمارات في اتخاذ القرارات المتعلقة بمكافحة التصحر هو الاعتماد على قاعدة علمية من البحوث ونظم المعلومات والرصد للموارد والأنشطة. والعديد من الأنشطة المتصلة بهذا البرنامج تقوم بتنفيذها الجهات المختصة كل في مجال اختصاصها. إن الإنجازات الضخمة التي تحققت في مجالات الزراعة تلعب دوراً مهماً في تحقيق الهدف المعلن، وهو الإكتفاء الذاتي من الغذاء. وقد أجريت تجارب عديدة لزراعة مختلف الأنواع من الفاكهة والخضروات باستخدام أحدث التقنيات للزيادة وتحسين الإنتاجية. وقد حققت نتائج باهرة واستخدمت سلسلة واسعة من التقنيات في مراكز الأبحاث الزراعية الحكومية في العين والذيد والحرمانية وكلباء، إبتداء من ميكنة تلقيح النخيل إلى اختبار زراعة أكثر من 30 نوعاً من الشعير والقمح.

3.6.2 تدابير تنقيح الأنشطة العلمية والتقنية في خطة العمل الوطنية

الأنشطة العلمية والتقنية تركز في الأساس على برامج تخضير الصحراء.

3.6.3 التحقق من تماشي الأنشطة العلمية والتقنية مع مبادي الإتفاقية

لم يتم القيام بدراسة منفصلة لدراسة الأنشطة العلمية والتقنية للتحقق من أنها تتماشى مع مبادي الإتفاقية وذلك لأن جميع أنشطة الجهات المعنية تركز في برامجها على تخضير الصحراء كأولوية أولى، وبالتالي فإن إجراء مثل هذه الدراسة هو تحصيل حاصل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

3.6.4 إشراك الأوساط العلمية والتقنية في برنامج العمل الوطني

جميع الجهات المعنية بتطبيق البرامج وتنفيذ القوانين المتعلقة بالزراعة وموارد المياه ومكافحة التصحر ممثلة تمثيل كامل في مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة. وتم إشراك الأوساط العلمية والتقنية في اللجنة الوطنية التي تم تشكيلها لمتابعة إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كما تم ذكره من قبل.

3.6.5 تطويع الأنشطة العلمية والتقنية الجارية لكي تتماشى مع برنامج العمل الوطني

من المنتظر أن تتولى "اللجنة الوطنية لمتابعة إتفاقية مكافحة التصحر" اقتراح أنشطة وبرامج جديدة بالإضافة للأنشطة الحالية التي تقوم بتنفيذها الجهات المعنية بتخضير الصحراء ومكافحة التصحر.

3.6.6 تنفيذ الأنشطة العلمية والتقنية في إطار خطة العمل الوطنية

تم تنفيذ العديد من الأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر في إطار خطط وبرامج وسياسات تخضير الصحراء.

3.6.7 التشاور مع الأوساط العلمية والتقنية

هنالك تشاور مستمر بين الهيئة الاتحادية للبيئة والأوساط العلمية والتقنية من جهة، كما أن هنالك تشاور ومشاركة بين الأوساط العلمية والتقنية والجهات التي تتولى تنفيذ برامج تخضير الصحراء. وهذا التشاور يأخذ عدة أوجه من المشاركة في وضع برامج العمل والخطط على أعلى المستويات الى مشاركة الخبراء من بين الجانبين في اللجان والمؤتمرات والندوات وورش العمل وحملات التوعية.

ونظراً لتعدد الجهات العاملة في المجال البيئي أو العاملة في المجالات ذات العلاقة بالبيئة فقد كان إنشاء وتطوير آلية تنسيق فاعلة أحد الخطوات الهامة التي سعت الهيئة الى تحقيقها منذ وقت مبكر، وذلك لتلافي ازدواجية العمل وهدر الجهد والوقت، وقد تمكنت الهيئة، بفضل رغبة وتعاون الجهات المختلفة، من إنشاء هذه الآلية وتفعيلها. وقد وضع ذلك جلياً في الكثير من الأمور، منها على سبيل المثال :

■ إعداد مشروع قانون حماية البيئة وتنميتها الذي شاركت فيه كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالبيئة والتنمية في الدولة.

- صياغة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها الذي تعكف على اعداده الهيئة الاتحادية للبيئة، وتشاركها فيه العديد من الجهات المعنية على المستويين الاتحادي والمحلي.
- المشاركة في اللجان وفرق العمل التي أنشأتها الهيئة مثل لجنة التوعية والإعلام البيئي، اللجنة الفنية للمواد التي تشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة، لجنة دراسة إنشاء مرافق السفن، فريق عمل مكافحة التلوث البحري في منطقة الساحل الشرقي .. وغيرها.
- إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات والتي شاركت فيها كافة الجهات المعنية بالبيئة والتنمية، والتي ستشارك أيضاً في التنفيذ.
- المشاركة في العديد من الدراسات والبحوث التي أجرتها الهيئة في السنوات الأخيرة.
- توحيد موقف الدولة في اللقاءات الإقليمية والدولية التي تشارك فيها أكثر من جهة.

3.7 تنفيذ توصيات لجنة العلوم والتكنولوجيا

3.7.1 الدروس المستخلصة في تنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا

إنضمام دولة الإمارات العربية المتحدة للاتفاقية في يناير 1999، وتولي الهيئة الاتحادية للبيئة مهمة جهة الإتصال الوطنية للاتفاقية، وتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في يونيو 2001 يجعل من المبكر استخلاص دروس عن تنفيذ توصيات لجنة العلم والتكنولوجيا وبخاصة فيما يتعلق بالعلامات المرجعية والمؤشرات، والمعارف التقليدية، والتدريب والدراسات الميدانية لتحديد المواقع التجريبية، وكيف تستخدم أنشطة الخبراء المسجلين في قائمة الخبراء المستقلين التي أعدتها الأمانة.

3.7.2 التقنيات والمعارف التقليدية

نجحت القيادة الرشيدة لصاحب السمو رئيس الدولة في إقامة دولة عصرية مع السعي لتحقيق التوافق مع البيئة المحلية، والمحافظة على التراث والتقاليد والمعارف التقليدية والعمل على إحيائها حرصاً على الهوية الوطنية من التشويه أو الإندثار.

وتجاوباً مع اهتمامات صاحب السمو رئيس الدولة وتوجيهاته المستمرة بالإهتمام بالتراث الشعبي والمعارف التقليدية ودعوته الى جمعه وتوثيقه، إنتشر في مختلف مدن الدولة المراكز والجمعيات والمحميات والمتاحف والأندية المهمة بمختلف أنواع التراث الشعبي والمعارف التقليدية، ومن بينها مركز الوثائق والدراسات ولجنة التاريخ والتراث وجمعية إحياء التراث الشعبي وأندية الفروسية واتحادات سباقات الهجن ومراكز الصناعات التقليدية البيئية وفرق الفنون الشعبية. وتم في شهر مارس من عام 1985م تأسيس جمعية إحياء التراث الشعبي التي تهدف الى المحافظة على التراث والمعارف التقليدية وإحيائها وإظهارها أمام الأجيال المتعاقبة كي يتقنوها كيف كان يعيش أجدادهم والقاء الأضواء على العادات والتقاليد والمعارف المتوارثة. وقد أنشأت الجمعية قرية زايد للتراث الشعبي التي تعد اليوم معلماً مهماً في أبوظبي يقدم مفردات الحياة التقليدية القديمة قبل النهضة التي شهدتها البلاد.

وينحدر سكان دولة الإمارات العربية المتحدة من قبائل عربية مختلفة كان القليل منها يمارس العيش البدوي الترحالي وتربية الجمال والأغنام، إذ أن اغلبها كان مستوطناً يمارس الزراعة البسيطة وزراعة النخيل في واحات لبوا، وعلى الساحل كانت القبائل تمارس صيد الأسماك وانتشال اللؤلؤ. وفي واحة العين توجد القبائل التي تمارس الزراعة وخاصة زراعة التمور عن طريق المياه الجوفية والري بالأفلاج. وفي شمال الإمارات حيث تتكاثر الأمطار نسبياً تمارس الزراعة أيضاً طول العام. وفي جبال حجار الفجيرة تمارس القبائل الزراعة عن طريق انشاء المدرجات. أما في دبي والشارقة وجلفار (رأس الخيمة) فقد تم ممارسة التجارة عبر القوارب والسفن الخشبية (الدوبة).

وإنطلاقاً من تقاليد الصحراء، أعطيت تربية الأبل الإهتمام الذي تستحقه، فالأبل كانت تنقل الناس عبر الصحراء وتوفر لهم الحليب واللحم والجلود. كما أن عظام اكتافها كانت تستخدم كألواح كتابية صغيرة للتلاميذ. أما اليوم، وعلى الرغم من أن وسائل النقل أصبحت متوفرة إلا أن الكثير من العائلات المواطنة لا تزال تحتفظ بعدد قليل من الإبل للإستفادة من لحمها وحبوبها وأنشطة سباق الهجن. وحكومة الإمارات تشجع على ذلك عبر تقديم مساعدات مالية الى أولئك الذي يواصلون تربية هذا الحيوان. كما أنشأت الدولة عدد من المحميات البرية للمحافظة على الحياة الفطرية سواء نباتية أو حيوانية.

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة جملة تغيرات عميقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وهي تغيرات وفرت للشعب كل مزايا المجتمعات العصرية. وكانت الحياة في الإمارات صعبة تحتاج الى قدرات فائقة لمواجهة مشقات الأرض القاسية والمناخ الجاف، وأما اليوم فقد أصبحت الأمور أكثر سهولة، إلا أن تمسك الشعب بتراثه العريق يعزز ثقته بماضيه ويمكنه من مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل والتغلب عليها مع المحافظة على الموارد البيئية.

3.7.3 الإنذار المبكر

تقوم وزارة المواصلات انطلاقاً من مسؤولياتها في تأمين سلامة الأرواح والممتلكات في الجو والبحر والبر بالتعرف على التغيرات المناخية بالدولة. ولهذا الغرض تم تنفيذ مشروع إنشاء إدارة للأرصاد الجوية اعتباراً من أول يناير 1992 وتقوم بتسيير المرفق الوطني للأرصاد الجوية وتجهيزه بأحدث نظم الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية وأصبح قادراً على تأدية خدمات الأرصاد الجوية لجميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة. ويضم المرفق الوطني للأرصاد الجوية مركز التنبؤات الجوية الرئيسي، مركز اتصالات الأرصاد الجوية، بنك معلومات الأرصاد الجوية، مركز معايرة أجهزة الرصد الجوي، ورشة إصلاح وصيانة نظم الأرصاد الجوية ومكتبة عامة للأرصاد الجوية. كما توجد لدى وزارة الزراعة والثروة السمكية 10 محطات أرصاد رئيسية مزودة بأكثر من 60 جهاز لقياس حرارة الجو والأرض والماء والرطوبة النسبية واتجاه وسرعة الرياح وكميات الأمطار والتبخر كما توجد حوالي 32 محطة أخرى لقياس كميات مياه الأمطار. وجميع محطات الرصد السابقة والمراكز تستخدم أيضاً في رصد التطرف في عناصر المناخ وخاصة درجات الحرارة والهطول المطري والرياح وتقوم أيضاً وزارة الزراعة والثروة السمكية برصد التغير في الغطاء النباتي الرعوي والزراعي وإتجاهاته.

4 التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

4.1 الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الاتفاقية

كلفته الهيئة الاتحادية للبيئة لتكون الجهة المنسقة على المستوى الوطني والتحت إقليمي والإقليمي والدولي فيما يخص متابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتم تشكيل لجنة وطنية برئاسة الهيئة وعضوية جميع الجهات ذات العلاقة لتقوم بإعداد الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر تشبهاً مع ما ورد في الاتفاقية والملحق الآسيوي.

4.1.1 الأهلية القانونية لهيئة التنسيق الوطنية

الهيئة الاتحادية للبيئة هي هيئة عامة تختص بشؤون البيئة لها الشخصية الاعتبارية. وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتلحق بمجلس الوزراء. تم إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة بموجب القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993. الصادر من صاحب السمو زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وتم تحويل الهيئة الاتحادية للبيئة متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بموجب قرار من مجلس الوزراء الموقر:

■ تضمن قرار مجلس الوزراء رقم 4/452 لسنة 1997م الموافقة على تحويل الهيئة الاتحادية للبيئة متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ما ورد فيها على المستوى الوطني والتحت إقليمي والإقليمي والدولي بالتنسيق الكامل مع الجهات ذات العلاقة.

■ وفي هذا الإطار أصدر معالي حمد عبدالرحمن المدفع وزير الصحة ورئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة بتاريخ 17/6/2001، القرار رقم (20) لسنة 2001 بتشكيل "اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" برئاسة مدير عام الهيئة الاتحادية للبيئة.

4.1.2 واجبات ومهام الهيئة الاتحادية للبيئة

الهدف من انشاء الهيئة الاتحادية للبيئة حماية وتطوير البيئة في الدولة، ووضع الخطط والسياسات اللازمة للمحافظة على البيئة من الآثار الضارة الناجمة عن الأنشطة التي تؤدي الى إلحاق الضرر بالصحة البشرية والمحاصيل الزراعية والحياة البرية والبحرية والموارد الطبيعية الأخرى والمناخ، وتنفيذ هذه الخطط والسياسات واتخاذ جميع التدابير والاجراءات المناسبة لوقف تدهور البيئة ومكافحة التلوث البيئي بجميع أشكاله ومنعه والحد منه لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

وللهيئة في سبيل تحقيق اهدافها التعاون والتنسيق مع جميع الجهات المعنية للقيام بما يأتي:

- (1) اعداد مشروعات القوانين والتشريعات والنظم التي تحقق سلامة وحماية وتطوير البيئة.
- (2) بحث ودراسة واقتراح الخطط والسياسة العامة لشؤون البيئة على مستوى الدولة.
- (3) دراسة ومناقشة السياسات والخطط التي تضعها الوزارات أو الهيئات أو المؤسسات أو الشركات التي تمارس نشاط قد يؤثر على نوعية البيئة، واقتراح الحلول لأية مشكلات أو معوقات بيئية تواجه هذه البرامج والمشروعات.
- (4) بحث ودراسة ووضع الاقتراحات والحلول لأية أمور أو مشكلات ذات علاقة بالبيئة تحال اليها من مجلس الوزراء أو من أية جهة أخرى، رسمية أو غير رسمية، في الدولة.
- (5) اجراء أو الإشراف على اجراء ابحاث ودراسات شاملة عن التلوث ومراقبة آثاره السلبية على الصحة والبيئة واتخاذ جميع الاجراءات الوقائية والوسائل اللازمة الممكنة للحد من التلوث البيئي بجميع أشكاله.

- 6) وضع الأسس اللازمة لربط الاعتبارات البيئية بسياسة التخطيط والتنمية على مستوى الدولة، وذلك بإدراج التدابير البيئية كجزء لا ينفصل عن السياسة المقررة في تخطيط وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية التي تتولى تنفيذها الأجهزة الحكومية أو القطاع الخاص عن طريق تقييم المردود البيئي للمشروعات.
- 7) مراقبة الأنشطة العامة والخاصة التي تؤثر بشكل سلبي على نوعية البيئة والموافقة على المشروعات ذات الأثر السلبي على البيئة قبل الترخيص بها ويصدر بهذه المشروعات قرار من مجلس الوزراء.
- 8) تجميع وتنفيذ الدراسات الهادفة الخاصة بتلوث الهواء والماء والبحار والتربة وحماية مصادرها من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والحية.
- 9) الإهتمام بتنمية وتطوير الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية.
- 10) دراسة طبيعة التربة والمياه والطاقة، واقتراح وسائل المحافظة عليها من التدهور وانخفاض كفاءتها، وذلك عن طريق وضع الضوابط اللازمة للحد من سوء استخدامها أو استنزافها والتركيز على دراسة المياه الجوفية والمناطق الصحراوية والحد من التصحر.
- 11) دراسة طبيعة المناطق الساحلية والبيئة البحرية واقتراح حماية مواردها وتنميتها وتطويرها.
- 12) وضع وتطوير الإجراءات الوقائية الخاصة بالحد من التلوث البحري وتطوير القوى العاملة وتدريبها لتنفيذ خطط مكافحة في المناطق الساحلية.
- 13) انشاء مختبر مركزي للبيئة، وتوفير الكادر الفني والمعدات اللازمة لتشغيله.
- 14) تحديد ومراقبة الضوابط والحدود المسموح بها لتركيز المواد المشعة في الماء والهواء والتربة والغذاء.
- 15) العمل على تنمية الاهتمام بالنواحي التربوية والاعلامية والاجتماعية والثقافية لزيادة وتطوير الوعي البيئي وذلك لتمكين المجتمع من المساهمة الفعالة لتحقيق الاهداف المرجوة للحفاظ على البيئة وتطويرها.
- 16) وضع وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة لتدريب وتأهيل الكوادر الفنية في مجال شؤون البيئة.
- 17) وضع الأساليب المناسبة للتنبؤ والحد من الكوارث الطبيعية.
- 18) اجراء حصر شامل لمشكلات الاستيطان البشري في المدينة والقرية ومناطق البادية وتتبع آثار تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية على التجمعات البشرية واقتراح البرامج التي توفر الحلول المناسبة ووضعها موضع التنفيذ، ويشمل ذلك على وجه الخصوص ما يأتي:
 - أ. الوصول الى التوزيع الأمثل للتجمعات السكانية في الحضر ومناطق البادية.
 - ب. ضمان استخدام التكنولوجيا المناسبة في تصميم المباني والانشاءات من الناحية البيئية.
 - ج. مراعاة أنسب الظروف الملائمة لحياة الانسان عند تخطيط المدن والقرى.
 - د. الحد من مشكلات الضوضاء وتلوث الهواء عن طريق الاستعمال الأمثل لوسائل النقل.
- 19) وضع النظم الكفيلة بتجميع البيانات والمعلومات وتبادلها والاستفادة من معاهد البحوث والمنظمات والجمعيات المتخصصة في مجال شؤون البيئة سواء داخل الدولة أو خارجها.

4.1.3 الإطار المؤسسي للهيئة الاتحادية للبيئة

يتكون الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الاتحادية للبيئة من قطاعين أساسيين هما قطاع الشؤون المالية والإدارية وقطاع الشؤون الفنية إضافة الى مكتب المستشارين (المستشار القانوني والمستشار البيئي). والإدارات الفنية التي تعمل في مجالات البيئة المختلفة هي:

- 1- إدارة الخدمات الفنية، ويتبعها الأقسام التالية:
 - قسم التوعية والإعلام البيئي.
 - قسم الطوارئ والكوارث البيئية.
 - قسم نظم المعلومات والتوثيق.
- 2- إدارة الرصد والمراقبة والدراسات البيئية، ويتبعها الأقسام التالية :
 - قسم الرصد ومكافحة التلوث
 - قسم الحياة الفطرية والمحميات الطبيعية
 - المختبر المركزي
- 3- إدارة التنمية المستدامة والتقييم البيئي، ويتبعها الأقسام التالية :
 - قسم النشاط الصناعي والتصاريح البيئية
 - قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر
 - قسم البيئة الحضرية

وهذه الإدارات الثلاث المقترحة من المتوقع أن تعمل بشكل أو بآخر في مجال مكافحة التصحر، ولكن كما هو واضح فإن قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر بإدارة التقييم البيئي والتنمية المستدامة هي الجهة التي ستكون مسؤولة عن أعمال مكافحة التصحر.

4.1.4 الموارد البشرية للهيئة الاتحادية للبيئة

الموارد البشرية بالهيئة هي مجموع الموظفين والمدربين، من الفئة الفنية ورتبهم ومجالات اختصاصهم. ويوجد بالهيئة 16 وظيفة فنية و26 وظيفة إدارية. 4 من الوظائف الفنية يحمل شغلها درجة الدكتوراة. و2 من حملة الماجستير.

4.1.5 الموارد المالية للهيئة الاتحادية للبيئة

تتمتع الهيئة الاتحادية باستقلال مالي.

وبشكل عام يبلغ متوسط الموازنة التي تخصص للهيئة حوالي 8.5 مليون درهم سنوياً (أي ما يعادل 2.25 مليون دولار أمريكي) توزع على إدارات الهيئة. كما يخصص سنوياً لبقية الجهات ذات العلاقة بمكافحة التصحر في الدولة وضع مالي مناسب.

4.1.6 الموارد المادية الأخرى (التجهيزات وما إلى ذلك) للهيئة الاتحادية للبيئة

الهيئة الاتحادية للبيئة بها تجهيزات مكتبية حديثة، ووسائل اتصالات متقدمة من تلفون وفاكس وانترنت.

4.1.7 طريقة تعيين أعضاء هيئة التنسيق الوطنية

يتم ترشيح أعضاء المجلس من قبل الوزير ويصدر بتسميتهم وتحديد المكافآت التي تمنح لهم قرار من مجلس الوزراء.

مجلس ادارة الهيئة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسير عليها الهيئة لتحقيق اغراضها وتصريف شؤونها، وبإصدار القرارات والتعليمات في جميع المسائل التي تختص بها الهيئة ويمارس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لذلك.

4.1.8 تكوين هيئة التنسيق الوطنية، و نسبة الممثلين من المجتمع المدني والرجال / النساء

يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة يشكل برئاسة الوزير وعضوية أربع عشر من كبار المعنيين بشؤون البيئة والتنمية في الدولة يكون من بينهم نائب رئيس يحل محله عند غيابه أو خلو منصبه.

4.1.9 تواتر انعقاد اجتماعات هيئة التنسيق الوطنية

يجتمع مجلس إدارة الهيئة دورياً، أربع مرات في العام على الأقل بدعوة من رئيسه ويجوز دعوة المجلس لاجتماع غير عادي بناء على طلب الرئيس أو بناء على طلب أربعة من أعضاء المجلس. ولا تكون اجتماعات المجلس صحيحة، إلا إذا حضرها أكثر من نصف عدد اعضائه على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة لأصوات الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه رئيس الجلسة.

4.1.10 خطة عمل وجدول زمني لأنشطة هيئة التنسيق الوطنية

تتولى "اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" القيام بالمهام التالية كما وردت في قرار تشكيلها، وهي في مجملها تشكل خطة عمل اللجنة:

- التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة نحو بنود الاتفاقية
- اعداد التقرير الوطني السنوي عن حالة التصحر في الدولة
- ابراز الجهود التي تبذلها الجهات المعنية في الدولة والإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة التصحر
- وضع تصور عام لإنشاء شبكة وطنية لجمع وتبادل المعلومات بين الجهات ذات العلاقة في الدولة
- وضع خطة عمل لمكافحة التصحر في الدولة.

4.1.11 آليات مراقبة ورصد وتقييم عمل هيئة التنسيق الوطنية

مجلس ادارة الهيئة الاتحادية للبيئة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسير عليها الهيئة لتحقيق اغراضها وتصريف شؤونها، وبإصدار القرارات والتعليمات في جميع المسائل التي تختص بها الهيئة ويمارس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لذلك.

4.2 القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الممثلة في هيئة التنسيق الوطنية

تتكون "اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" من ممثلين للجهات التالية (بعض الجهات ممثلة بأكثر من عضو).

- ادارة الغابات في العين

- بلدية أبوظبي (3 أعضاء)
- بلدية العين
- بلدية الفجيرة
- بلدية دبي (عضوين)
- بلدية عجمان
- الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة – أبوظبي
- دائرة الزراعة والثروة الحيوانية بالعين
- كلية العلوم الزراعية بجامعة الإمارات (عضوين)
- كلية الهندسة بجامعة الإمارات
- نادي تراث الإمارات
- هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها بأبوظبي
- الهيئة الاتحادية للبيئة (3 أعضاء)
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بالشارقة
- هيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية براس الخيمة
- وزارة الزراعة والثروة السمكية (3 أعضاء)
- وزارة المواصلات

وجميع هذه الجهات تهتم بشكل أو بآخر بمكافحة التصحر وذلك حسب مهام واختصاصات كل منها، والتي في الغالب تندرج تحت النشاطات البحثية – التطبيقية – بناء القدرات – التوعية – الرصد – التقييم – التقنية .. الخ، ويمثل كل جهة شخص أو أكثر من ذوي الخبرات والكفاءات العالية في مجالات البيئة والزراعة والمياه والغطاء النباتي والتربة والحياة البرية .. الخ ، ويتم عمل اللجنة من خلال برنامج محدد لها. أما التنسيق بين أعضاء اللجنة فيسكون بمختلف وسائل الإتصال الحديثة (هاتف، فاكس، بريد الكتروني).

4.2.1 المؤسسات أو الفئات الاجتماعية الأخرى الممثلة في هيئة التنسيق الوطنية

المؤسسات أو الفئات الاجتماعية الأخرى الممثلة ورد ذكرها ضمن تكوين الهيئة الاتحادية للبيئة واللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

4.2.2 سبل ووسائل الإبلاغ أو شبكة العمل بين أعضاء هيئة التنسيق الوطنية

نظراً لتعدد الجهات العاملة في المجال البيئي أو العاملة في المجالات ذات العلاقة بالبيئة فقد كان إنشاء وتطوير آلية تنسيق فاعلة أحد الخطوات الهامة التي سعت الهيئة الاتحادية للبيئة الى تحقيقها منذ وقت مبكر، وقد تمكنت الهيئة، نتيجة لرغبة وتعاون الجهات المختلفة، من إنشاء هذا الآلية وتفعيلها. وقد وضح ذلك جلياً في الكثير من الأمور، منها على سبيل المثال :

- إعداد مشروع قانون حماية البيئة وتنميتها الذي شاركت فيه كافة الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالبيئة والتنمية في الدولة.
- صياغة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها الذي تعكف على اعداده الهيئة الاتحادية للبيئة، وتشاركها فيه العديد من الجهات المعنية على المستويين الاتحادي والمحلي.
- المشاركة في اللجان وفرق العمل التي أنشأتها الهيئة مثل لجنة التوعية والإعلام البيئي، اللجنة الفنية للمواد التي تشكل خطراً على صحة الإنسان والبيئة، لجنة دراسة إنشاء مرافق السفن، فريق عمل مكافحة التلوث البحري في منطقة الساحل الشرقي .. وغيرها.
- إعداد مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات والتي شاركت فيها كافة الجهات المعنية بالبيئة والتنمية، والتي ستشارك أيضاً في التنفيذ.
- المشاركة في العديد من الدراسات والبحوث التي أجرتها الهيئة في السنوات الأخيرة.
- توحيد موقف الدولة في اللقاءات الإقليمية والدولية التي تشارك فيها أكثر من جهة.
- المشاركة في الجهود التي قادتتها الهيئة الاتحادية للبيئة للتصدي لحوادث التلوث البحري التي شهدتها الدولة في السنوات الأخيرة مثل حادث السفينة بانتون التي غرقت قبالة سواحل عجمان وأم القيوين عام ----، حادث غرق السفينة إيناس في الفجيرة وأخيراً حادث غرق الناقله الجازية قبالة شواطئ السعديت في أبوظبي في أوائل عام 2000. وغير ذلك الكثير.

4.3 حالة المعلومات والبيانات

قامت الهيئة بإنشاء مكتبة بيئية متخصصة تمد الباحثين والفنيين العاملين بها وفي الهيئات والأجهزة المماثلة بأحدث المعلومات في مجال البيئة.

كما أنشأت الهيئة لها نافذة على شبكة الإنترنت تقدم فيها خدماتها والمعلومات البيئية لزواري الموقع. ويحتوي الموقع على قانون حماية البيئة وتنميتها بالدولة وبعض المعلومات المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي وبعض البحوث والدراسات والتقارير التي أعدتها الهيئة. وتعمل الهيئة في الوقت الحاضر على إعادة بناء الموقع من جديد ورفعته بكافة المعلومات المتوفرة لدى الهيئة وعنوان الموقع: www.fea.gov.ae

4.3.1 قدرات هيئة التنسيق الوطنية من حيث نظام المعلومات

نظراً للتطور الذي تشهده المعلومات في المجال البيئي يوماً بعد يوم وللزيادة الهائلة في كمية المعلومات المتاحة في هذا المجال فإن الهيئة تعمل في الوقت الحاضر على تطوير نظام يتيح لها إدارة هذه المكتبة بوسائل تقنية تسهل الاستفادة من محتوياتها. وتشتمل المكتبة على العديد من الدراسات والبحوث البيئية المتعلقة بدولة الإمارات، وعلى العديد من الدوريات والكتب والتقارير المتخصصة. وتقوم منظمات الأمم المتحدة المتخصصة بإيداع نسخ من مطبوعاتها في مكتبة الهيئة. كما يوجد بالمكتبة ركن خاص للأفلام البيئية يستعان بها في تنظيم المحاضرات والندوات. واستعمال المكتبة متاح للدارسين والباحثين من خارج الهيئة.

4.3.2 قواعد البيانات المحددة التي تحتفظ بها هيئة التنسيق الوطنية

أصدر مجلس الوزراء الموقر القرار رقم (3) لسنة 2002م في شأن اعتماد الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في 28 يناير 2002. وفي ذلك القرار تم تشكيل "اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة". وفي ذلك الإطار ستعمل الهيئة واللجنة المكلفة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية و"اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" بجمع المعلومات والبيانات الخاصة بالوضع الراهن لحالة الموارد وتحليلها من خلال نظام قواعد البيانات وستكون نتائج التحليل، بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة في الأجزاء الأولى والثاني والثالث للإستراتيجية الوطنية للبيئة ومسودة الخطة الوطنية لمكافحة التصحر التي أعدت عام 1995، هي الأساس الذي ستعتمد عليه اللجنة في إعداد الإستراتيجية وبرنامج العمل الوطني.

4.3.3 قواعد البيانات الأخرى الموجودة في البلد وذات الصلة بالتصحر

كما أن لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة مثل وزارة الزراعة والثروة السمكية ووزارة التخطيط وجامعة الإمارات قواعد بيانات تتضمن المعلومات الأساسية عن البيئة والموارد البيئية المتجددة من مياه وتربة وغطاء نباتي، وسيتم تحديث هذه القواعد باستمرار عن طريق البحوث والدراسات والاستفادة منها في وضع البرامج الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

4.3.4 التشجيع للاستفادة من البيانات والمعلومات على المستويين الداخلي والخارجي

يتم التشجيع للاستفادة من البيانات والمعلومات على المستويين الداخلي والخارجي عن طريق تبادل المعلومات.

4.4 آليات التنسيق في الإطار المؤسسي لمكافحة التصحر

4.4.1 التدابير المعتمدة لتكثيف أو تعزيز الإطار المؤسسي

نظراً لعدم وجود تشريع بيئي اتحادي متكامل ينظم العمل البيئي ويحد من ظاهرة التصحر في الدولة ويحدد التزامات وحقوق الجهات والأفراد أدى ذلك في حالات معينة إلى استغلال مكونات البيئة والإخلال بها، خاصة وأن بعض الإمارات تقفقر إلى وجود تشريعات أو أنظمة بيئية، إضافة إلى أن الضوابط التي تتضمنها بعض التشريعات البيئية المعمول بها على المستوى المحلي غير كافية، لذا فقد رأت الدولة ضرورة إعداد قانون لحماية البيئة وتنميتها. وتم البدء في إعداده في بداية عام 1996، وصدر برقم (24) لسنة 1999م، ويتضمن تسعة أبواب، منها عدة أبواب تتعلق بحماية الموارد الطبيعية المتجددة مثل المياه والتربة والمحيطات الطبيعية، ويتبعها 101 مادة. وتمثل الأهداف والأسس العامة له في التالي:

- 1- حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي.
- 2- مكافحة التلوث بأشكاله المختلفة وتجنب أية أضرار أو آثار سلبية فورية أو بعيدة المدى نتيجة لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو الزراعية أو الصناعية أو العمرانية أو غيرها من برامج التنمية التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة والتنسيق فيما بين الهيئة وبين السلطات المختصة والجهات المعنية في حماية البيئة والحفاظ على نوعيتها وتوازنها الطبيعي وترسيخ الوعي البيئي ومبادئ مكافحة التلوث.
- 3- تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.
- 4- حماية المجتمع وصحة الإنسان والكائنات الحية الأخرى من جميع الأنشطة والأفعال المضرة بيئياً أو التي تعيق الاستخدام المشروع للوسط البيئي.
- 5- حماية البيئة في الدولة من التأثيرات الضارة للأنشطة التي تتم خارج إقليم الدولة.

6- تنفيذ الالتزامات التي تنظمها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصادق عليها أو تتضمن إليها الدولة.

4.4.2 التحقق من فاعلية التنسيق والتكامل في مكافحة تدهور التربة

التنسيق ومواءمة إجراءات مكافحة تدهور التربة على المستويين الوطني والمحلي يقع على عاتق الجهات المختصة بالزراعة على المستوى الوطني ومستوى كل إمارة بالدولة. ولابد من التذكير هنا بأن الإجابة ذات شقين تحضير الصحراء ومكافحة التصحر كما ورد ذكره في بداية هذا التقرير. بالإضافة إلى إعادة تأهيل التربة المتأثرة بالتملح وكذلك معالجة التعرية المائية والهوائية وتثبيت الكثبان الرملية المتحركة. ويجري العمل باستمرار على اتخاذ تدابير لحماية التربة من ناحية التطبيق العملي للممارسات الزراعية.

4.4.3 الاقتراحات والتدابير السياسية والمؤسسية والتنظيمية الجديدة

الباب الثالث من قانون حماية البيئة رقم 24 لسنة 1998 يخصص بحماية التربة. والمواد من 42-47 عالجت التدابير القانونية المؤدية لحماية التربة.

يرجى مراجعة الجزء السابق اعلاه.

4.4.4 التدابير المتخذة لجعل التدابير المشار إليها أعلاه مستدامة وفعالة

صدور اللائحة التنفيذية للقانون سيجعل التدابير المشار إليها أعلاه مستدامة وفعالة.

4.4.5 التدابير المعتمدة لتعزيز المؤسسات القائمة على المستوى الوطني

يشتمل الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الاتحادية للبيئة على عدة إدارات يتبعها عدة أقسام منها قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر وهذا يدل على اهتمام الهيئة بالمحافظة على الموارد الطبيعية ومكافحة التصحر. والهيئة هي الجهة المسؤولة عن التنسيق الوطني والتحت اقليمي والإقليمي والدولي في متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وقد عملت على المشاركة في جميع الفعاليات الوطنية والإقليمية والدولية التي لها علاقة بمكافحة التصحر وتسعى دوماً الى تدريب وتأهيل كوادرها العاملة في هذا المجال من خلال المشاركة في الدورات والندوات وحلقات العمل الداخلية والخارجية اضافة الى وجود برامج للبعثات الخارجية للدراسات العليا في مجال مكافحة التصحر يتم من خلاله اتاحة الفرصة للعاملين في جميع قطاعات الدولة لاستكمال تأهيلهم في هذا التخصص والتخصصات الفرعية التي لها علاقة به.

4.4.6 التصدي لبناء قدرات المؤسسات وتعزيزها

التصدي لبناء قدرات المؤسسات وتعزيزها، يتم على مستوى القطاعات كل حسب اختصاصه وكذلك على مستوى كل إمارة في الدولة ومن المتوقع أن يتم إعطاء هذا الموضوع أهمية أكبر في برامج العمل الوطنية التي هي تحت الإعداد.

4.4.7 نجاح التدابير المعتمدة في تنفيذ برنامج العمل الوطني وجعل هياكله عاملة

إن التدريب والتأهيل قد رفع قدرة العاملين في مجالات مكافحة التصحر وساعد في التنفيذ الفعال للأنشطة الخاصة بالزراعة والتشجير وتثبيت الكثبان الرملية وتحسين المراعي وغيرها.

4.5 إدخال برامج العمل الوطنية كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

4.5.1 جعل برنامج العمل الوطني من الأطر الإستراتيجية والتخطيطية في مجال البيئة

لقد تم الإشارة سابقا الى اهتمام الدولة بأمر البيئة وبمكافحة التصحر، وقد ورد ذلك في الجزء الأول والجزء الثاني والثالث من الإستراتيجية الوطنية للبيئة. كما أن الأهداف والأسس للإستراتيجية قد أشارت بوضوح الى وجوب اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة وخصائصها الطبيعية والحد من التصحر. كما أن الفصل الخاص بقطاع الزراعة وموارد الأرض الوارد والفصل الخاص بموارد المياه في الجزء الثاني من الإستراتيجية تضمن الأهداف والسياسات والإجراءات المطلوب اتخاذها في مجال المحافظة على الموارد الأرضية وموارد المياه ومكافحة التصحر. وتم إعداد الأنشطة الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزء الثالث، ومن ضمنها الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

وستراعي "اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة" التي تم تشكيلها في 28 يناير 2002 بقرار من مجلس الوزراء عند وضع برامج العمل والمشروعات الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر أن تكون مسنجة تماماً مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي المطلوب للمحافظة على البيئة. ومن المتوقع أن تعتمد الدولة الميزانيات التشغيلية للقطاعات ذات العلاقة بمكافحة التصحر ورصد المبالغ اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وتميئتها.

4.5.2 التحقق من تكامل وتجنب الازدواج وتبعثر جهود مكافحة التربة القائمة

سيتم التحقق من تكامل وتجنب الازدواج وتبعثر جهود مكافحة التربة القائمة من خلال تنفيذ المشاريع المقترحة في الإستراتيجية البيئية.

4.5.3 جعل برنامج العمل الوطني إطاراً استراتيجياً للعمل في الخطة الإنمائية الأوسع نطاقاً

أما بالنسبة لبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر فكما ذكر سابقاً فلا زالت تحت الإعداد وفي حالة الإنتهاء منها وإقرارها ستكون جزءاً من الخطة التنموية للدولة.

4.5.4 الاقتراحات المقدمة لالتماس وتنمية التعاون والنهج المتكاملة

الاقتراحات المقدمة لالتماس وتنمية التعاون والنهج المتكاملة وردت في الجزء الثالث من الإستراتيجية البيئية للدولة والتي تم تشكيل لجنة لدراسة كيفية تطبيقها.

4.5.5 الاعتراف بمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإدماجها في الخطط البيئية والإنمائية الأخرى (المشاركة , الشركات , النهج القائم على البرامج)

يجب الإشارة أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتخذت مبادئ الاتفاقية نهجاً لها قبل 30 سنة من البدء في تطبيق الاتفاقية عام 1994. وتعتبر الدولة رائدة على العديد من الدول في تطبيق مواد الاتفاقية وتنفيذ التزاماتها نحوها.

4.5.6 المقترحات القائمة فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الخ

أنظر الأجزاء السابقة أعلاه.

4.5.7 روابط برنامج العمل الوطني بالنهج الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في إعداد الوثيقة الخاصة ببرامج العمل تحت الإقليمية لمكافحة التصحر في دول غرب آسيا كما استضافت اجتماعين لهذا الغرض عقد أحدهما في أبوظبي والآخر في دبي. حيث إقترح إجتماع دبي الوثيقة الخاصة بالبرنامج تحت الإقليمي لدول غرب آسيا وذلك في شهر فبراير 200م. وتشارك حالياً في تنفيذ برنامجي حصر وتقييم الغطاء النباتي وموارد المياه على المستوى الوطني. كما شاركت في مناقشة البرنامج الخاص بتنفيذ مشاريع رائدة لمكافحة التصحر على المستوى التحت إقليمي وحضرت جميع اجتماعات التحت الإقليمية التي تمت خلال السنتين الماضيتين.

4.5.8 برنامج العمل الوطني مدمج بصورة واضحة ومرئية في عملية التخطيط الوطني للتنمية

برنامج العمل الوطني فيما يتعلق بتخضير الصحراء مدمج بصورة واضحة ومرئية في عملية التخطيط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى كل إمارة أو على المستوى الوطني الإتحادي.

4.5.9 ربط برامج العمل الوطنية ببرامج العمل تحت الإقليمية والإقليمية :

سوف تعمل دولة الإمارات على التحديد بوضوح الوصلات ت بين برنامج العمل الوطني وبرنامج العمل دون الإقليمي وبرنامج العمل الإقليمي عند إعداد برامج العمل الوطنية.

4.5.10 الإجراءات أو الأنشطة في برنامج العمل الوطني التي لها بعد دون إقليمي أو إقليمي

لقد شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض الاجتماعات الخاصة بوضع برامج العمل تحت الإقليمية لدول غرب آسيا وكذلك الإقليمية لآسيا وقد روعي عند إعداد البرامج الإقليمية وتحت الإقليمية أن تعود بالفائدة على تحقيق أهداف برامج العمل الوطنية ومن هذه البرامج الرصد وتقييم لحالة التصحر، والإنذار المبكر للتصحر والجفاف ، وإدارة الموارد المائية، وبناء القدرات ، وتنمية المراعي والغابات ، وتثبيت الكثبان الرملية .. الخ، وعلى المستوى الوطني تم إعداد دراسة مسحية للشريط الساحلي في دولة الإمارات مستخدمين في ذلك الصور الفضائية والمسوحات الحقلية وعلى المستوى التحت إقليمي فقد شاركت الدولة بالتعاون مع دول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد مسودة مشروع متكامل لحصر وتقييم المراعي والغابات في دول مجلس التعاون ورفع للمسؤولين في دول مجلس التعاون لدراسته تمهيداً لإقراره . كما أنه على مستوى الدول العربية وفي إطار متابعة تنفيذ الاتفاقية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تشارك بفاعلية في لجنة تسبير مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والتي تعقد اجتماعاتها مرتين سنوياً بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة وقد استطاعت هذه اللجنة بالتعاون مع المنظمات التحت الإقليمية والإقليمية تنفيذ العديد من الدراسات والبرامج الخاصة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف... وستعمل اللجنة التي ستكلف بإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر على ربط البرامج الوطنية ببرامج العمل تحت الإقليمية والإقليمية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في دعم تنفيذ تلك البرامج.

4.5.11 موافقة الحكومة على برامج العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر

أقر مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم (3) لسنة 2002 م إتماد الإستراتيجية الوطنية للبيئة وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن ضمنها ماتم الإشارة اليه سابقاً حول قطاعي موارد الأرض والمياه.

4.5.12 أولوية برنامج العمل الوطني في الميزانية وتمويل خطة التنمية الوطنية

يجب التأكيد هنا الى ما تم الإشارة اليه سابقا من تميز وخصوصية دولة الإمارات العربية في تبنيها منهج تخضير وتشجير وزراعة الصحراء بالإضافة الى معالجة المناطق التي تصحرت بدرجات متفاوتة في بعض أجزاء الدولة. ونظرا الى أن انضمام الدولة للاتفاقية تم حديثاً في عام 1999م، فلا زالت برامج العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر تحت الإعداد والدولة مهتمة بذلك وتم إعطاؤها الأولوية ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة خاصة في الفصل المتعلق بموارد الأرض والزراعة والفصل المتعلق بموارد المياه. كما أن الدولة أولت تنمية الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها أولوية قصوى في برامجها خلال العقدين الماضيين والمتوقع أن يزداد هذا الاهتمام كثيراً خلال العشر سنوات القادمة وينعكس في الحد من ظاهرة التصحر.

4.6 الإطار القانوني والتنظيمي فيما يتعلق بالبيئة والمجالات ذات الصلة

تعتبر حماية البيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومكافحة التصحر من أبرز القضايا التي تهتم بها دولة الإمارات العربية المتحدة، لذا فقد عملت منذ بداية السبعينات من القرن الماضي على استصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي من شأنها المحافظة على البيئة وتنمية الموارد ويتم تحديث تلك القوانين وإصدار قوانين جديدة كلما دعت الحاجة لذلك ومن أهمها التالي:

- القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1979م في شأن الحجر الزراعي،
- القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1979م في شأن الحجر البيطري،
- القانون الاتحادي رقم (21) لسنة 1981م في شأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة موارد المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة،
- القانون رقم (9) لسنة 1983م في شأن تنظيم صيد الطيور والحيوانات،
- القانون الاتحادي رقم (39) لسنة 1992م في شأن إنتاج واستيراد وتداول الأسمدة والمصلحات الزراعية،
- القانون الاتحادي رقم (41) لسنة 1992م في شأن مبيدات الآفات الزراعية،
- القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993م بإنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة،
- القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999م في شأن حماية البيئة وتنميتها.

4.6.1 تدابير لتكثيف التشريع الحالي أو إدخال قوانين جديدة:

نتيجة لعدم وجود تشريعات أو أن القوانين والتشريعات السابقة الخاصة بحماية البيئة ومكافحة التصحر تحتوي على ثغرات عديدة تعيق تطبيقها مما استدعى الدولة الى إصدار القانون رقم 24 لسنة 1999 الخاصة بحماية البيئة وتنميتها. ومن المتوقع أن تكون التدابير الجديدة المشار إليها في قانون حماية البيئة وتنميتها أكثر فعالية في المحافظة على البيئة والحد من التصحر.

4.6.2 عملية مشاركة الجهات الأهلية

تشارك الجهات الأهلية في الدولة وبفعالية في كافة الأنشطة التي تقوم بها الهيئة الاتحادية للبيئة ومنها جمعية أصدقاء البيئة، ومجموعة الإمارات للبيئة، ومجموعة رأس الخيمة لحماية البيئة، وجمعية الرفق بالنمر العربي، ومجموعة الإمارات للبيئة البحرية، ومجموعة الإمارات للغوص وغيرها من الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

5 المشاركة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

5.1 مشاركة الفعاليات المعنية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية

تشارك الجهات المعنية بتخضير الصحراء ومكافحة التصحر بالدولة مشاركة فعلية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية.

5.1.1 طرق مشاركة الفعاليات المختلفة

اهتمت دولة الإمارات ممثلة في الهيئة الاتحادية للبيئة، ويتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة برئاسة وزير الصحة وعضوية 14 من كبار المعنيين بشؤون البيئة والتنمية في الدولة ويكون من بينهم نائب رئيس يحل محله عند غيابه. ومجلس إدارة الهيئة هو السلطة المختصة برسم السياسة التي تسيّر عليها الهيئة لتحقيق أغراضها وتصريف شؤونها ومنها التعريف بأهمية البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (مياه، تربة، حيوانات، غطاء نباتي).

5.1.2 استراتيجية للاتصال والتوعية العامة

توجد لجنة للتوعية بالبيئة بالهيئة الاتحادية للبيئة ولها استراتيجية للاتصال والتوعية العامة. كما أن الجهات المعنية الأخرى لها آلياتها ووسائلها الخاصة بالاتصال والتوعية في مجال الممارسات الزراعية والغابات والتشجير وحماية البيئة.

وضعت الهيئة العديد من برامج التوعية الخاصة بمكافحة التصحر اشتملت على تنظيم العديد من المؤتمرات وورش العمل، كما تم طباعة العديد من كتيبات التوعية الخاصة بالمحافظة على التربة والبيئة البرية ومكافحة التصحر، ومنها على سبيل المثال:

- إعداد ملصقات تعرف بمشكلة التصحر وسبل مكافحته.
- نشرات عن التصحر والجهود التي تبذلها الدولة لمكافحته.
- تعد الهيئة بمناسبة اليوم العالمي للتصحر كلمة كل عام تنشر في جميع الصحف المحلية.
- وتقوم الهيئة بمخاطبة جميع الجهات ذات العلاقة بالدولة للتنسيق للمشاركة باليوم العالمي للتصحر.

5.1.3 تحديد الرسائل والمحتويات، ووسائط الإعلام المختارة لهذه الحملات

يتم تحديد رسائل التوعية من قبل الخبراء الفنيين بالهيئة ومن ثم يتم إجازتها من قبل المدير العام. وتلك الشعارات الخاصة بالإحتفال بيوم البيئة الوطني يتم إجازتها بقرار من مجلس إدارة الهيئة. الإحتفال بيوم البيئة الوطني مناهم أنشطة التوعية على مستوى الدولة وتشارك فيه جميع الجهات الحكومية وغير حكومية و في جميع الإمارات.

5.1.4 مدى استفادة جميع الفئات الاجتماعية والمؤسسية ذات الصلة من حملات التوعية

يصعب القول أن جميع الفئات الاجتماعية والمؤسسية قد استفادت من حملات التوعية. ولكن مما لا شك فيه أن قطاع عريض من فئات المجتمع قد استفادت من حملات التوعية.

5.1.5 ترجمة وثائق المعلومات الخاصة بالإتفاقية وإتاحتها للسكان المحليين بلغاتهم

تم ترجمة بعض وثائق المعلومات ذات الصلة الخاصة بالإتفاقية وإتاحتها للسكان المحليين بلغاتهم من الوثائق.

5.1.6 إسناد أهمية للمسائل المتعلقة بنوع الجنس على صعيد العمليات

كما ذكر سابقا لا زالت البرامج تحت الاقليمية تحت الاعداد وسيتم الاهتمام بجميع شرائح المجتمع ومشاركتهم في الاعداد وتنفيذ برامج مكافحة التصحر. كما أن برامج التوعية تستهدف جميعا.

5.1.7 أنشطة التي تستهدف فئات معينة مثل النساء والشباب والقطاع الخاص والدوائر العلمية والأكاديمية ووسائط الإعلام

نالت فئة الطلاب بالمدارس النصيب الأوفر في عمليات التوعية الخاصة بحماية البيئة. كما تم تنظيم العديد من الفعاليات لقطاع المرأة. وتم تنظيم فعاليات خاصة للإعلاميين. وجرى عدد محدود من الأنشطة الموجهة للقطاع الخاص. الدوائر العلمية والأكاديمية تشارك بفعالية في أنشطة التوعية البيئية التي تنظمها الهيئة الاتحادية للبيئة.

5.1.8 تمثيل الفعاليات المختلفة في عمليات تحديد الأولويات الوطنية (المحافل المحلية، المحفل الوطني)

تم تمثيل الفعاليات المختلفة في عمليات تحديد الأولويات الوطنية (المحافل المحلية، المحفل الوطني) من خلال مشاركتهم في لجنة تسيير الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة والمشكلة من 57 عضو يمثلون الفئات المختلفة بالمجتمع.

5.1.9 طبيعة الوسطاء المختلفين (الخبراء الاستشاريون، المنظمات غير الحكومية، الوكالات الحكومية، الخ (الذين سهلوا عملية التوعية

شارك العديد من الخبراء والاستشاريين في عملية التوعية البيئية. وذلك من خلال مواقعهم وطبيعتهم تخصصاتهم في مجال تخضير الصحراء ومجال مكافحة التصحر.

5.1.10 مدى إعداد الوسطاء المختلفين للقيام بهذه الوظائف والمهام

تم إعداد بعضهم للقيام بمهام التوعية. وجزء آخر منهم كان معد من قبل.

5.1.11 ماهي العمليات التشارورية التي تم الإطلاع بها مع كل فئة من فئات الفعاليات أو أصحاب المصلحة والى أى درجة كانت لأمركزيه ؟

العمليات التشارورية التي تم الإطلاع بها مع كل فئة من فئات الفعاليات أو أصحاب المصلحة شملت الإجتماعات والندوات والإتصالات والحلقات التدريبية. العديد من هذه الأنشطة لامركزية في التطبيق بحكم أن مشاريع تخضير الصحراء تتم على المستوى المحلي في أغلب الأحيان.

5.1.12 آلية ضمان استمرار المشاورات

وضعت آلية لضمان استمرار المشاورات. فعملية الإستشارات هي عملية متصلة.

5.1.13 طبيعة نطاق الإجراءات المتعلقة بالمعلومات والتعليم والإتصالات

تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أرسى الطريق لتحديد مسؤولية كل قطاع والعمل المنوط به فيما يتعلق بالبرامج وسيتم تبادل المعلومات من خلال المكاتبات الرسمية والإتصالات الهاتفية وعبر جهاز الفاكس أو البريد الإلكتروني. وستوثق أعمال اللجنة بعد اجتماعاتها الدورية من خلال إعداد محاضر يدون فيها ما يتم التوصل اليه ويوزع على جميع أعضاء اللجنة.

5.1.14 نظم تبادل المعلومات ونشرها ونقلها

نظم تبادل المعلومات ونشرها ونقلها تشمل النشرات والتقارير، المواقع على شبكة المعلومات، البريد الإلكتروني، الفاكس، الندوات والمؤتمرات.

5.1.15 الآليات المعتمدة لضمان مشاركة مختلف فئات الفعاليات

الآليات المعتمدة لضمان مشاركة مختلف فئات الفعاليات في العملية كي تورد المعلومات وتستفيد أيضاً من نتائج المشاورات يتم ذلك من خلال اللجان المشكلة لهذا الغرض.

5.1.16 مدى الاستفادة من أعضاء اللجنة في بحث القضايا الخاصة بمكافحة التصحر على المستوى الوطني

كما سبق الإشارة إليه في بنود سابقة فإن أعضاء اللجنة تم تعيينهم بناء على طلب من الهيئة الاتحادية للبيئة حيث يتم ترشيح الأعضاء من قبل جهاتهم ليكونوا ممثلين لهذه الجهات بناء على تخصصاتهم ومجالات عملهم ومدى علاقتها بمكافحة التصحر. ونظراً إلى أن اللجنة لا زالت في بداية عملها فإنه من السابق لأوانه تحديد المعرفة المحلية والتقليدية التي يمكن إدراجها ضمن البرنامج.

ومن الناحية الأخرى فالجهات المعنية تمثل تخصصات مختلفة، وممثلهم في اللجنة يتيح بحث القضايا الخاصة بمكافحة التصحر على المستوى الوطني من مختلف نواحيها.

5.1.17 طريقة تعيين ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية والمؤسسية، على المستويين الوطني والمحلي

طريقة تعيين ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية والمؤسسية، على كلا المستويين الوطني والمحلي يتم بالترشح.

5.1.18 طبيعة العلاقات بين مختلف الفعاليات المشاركة في العمليات التشاورية المحلية والوطنية

طبيعة العلاقات بين مختلف الفعاليات المشاركة في العمليات التشاورية المحلية والوطنية تتحكم فيها طبيعة الجهات المشاركة وبناء على الأفراد والخبراء وتخصصاتهم ومجالات عملهم ومدى علاقتها بمكافحة التصحر. ونظراً إلى أن اللجنة لا زالت في بداية عملها فإنه من السابق لأوانه تحديد المعرفة المحلية والتقليدية التي يمكن إدراجها ضمن البرنامج.

6 العملية الاستشارية واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة

العملية الاستشارية دعماً لإعداد وتنفيذ برنامج العمل الوطني واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة الأطراف وغيرها من الكيانات المهمة بالأمر تتم في إطار تنفيذ الدولة لالتزاماتها نحو الإتفاقية.

6.1 الدعم الفعال من جانب الشركاء الدوليين من أجل التعاون

6.1.1 مدى اشتراك الشركاء الدوليين بالنسبة إلى الحاجات المعبر عنها

بالنسبة لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فستقوم اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بهذه المهمة. وفيما يخص المشاركة الدولية سواء عن طريق الدول المتقدمة أو المنظمات الإقليمية والدولية والجهات التمويلية فإنها محدودة جداً، وإذا شاركت أي جهة فسيكون بتمويل من الهيئة أو الدولة. مما سبق يتضح بأنه ليس هناك أي مشاركة دولية لمساعدة دولة الإمارات في إعداد برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر والحاجة ملحة لدولة الإمارات وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تقديم المساعدة الفنية لإعداد برامج عملها الوطنية بما يتفق مع ظروفها البيئية والاجتماعية والإقتصادية والتغيرات التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية وتأثيرها على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة.

6.1.2 التدابير التي أخذتها الحكومة لضمان اشتراك الشركاء الدوليين في العملية

التدابير التي أخذتها الحكومة لضمان اشتراك الشركاء الدوليين في العملية محدودة حيث لا زالت عملية التحضير لإعداد البرامج في بدايتها.

6.1.3 اشتراك هؤلاء الشركاء في جميع المراحل العملية

ساهم بعض المنظمات الدولية في تقديم العون الفني لبعض المشاريع الخاصة بتخضير الصحراء بتمويل من الدولة. 6.1.4 الذي فعله الشركاء ليكونوا حاضرين ونشطين

الشركاء ليكونوا حاضرين ونشطين قدموا بعض الاستشارات والعون الفني.

6.1.5 أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها الحكومة

أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها الحكومة تتم عن طرق الإتصال المعهودة الخاصة بكل شريك من الشركاء.

6.1.6 التشاور والتنسيق غير الرسمي بخصوص إجراءات التعاون بين الدول

سبق الإشارة في بنود سابقة إلى هذا الموضوع حيث شاركت دولة الإمارات في بعض الاجتماعات الإقليمية لدول آسيا لوضع شبكات البرامج لمكافحة التصحر في آسيا بما يتفق مع ما ورد في المادة 11 من الاتفاقية والمادة 6 من الملحق الآسيوي. ونتج عن هذه الاجتماعات، التي تمت بهذا الخصوص، اقتراح ست شبكات برامج أقر منها حتى تاريخه ثلاث وبدأ العمل في ثلاثة منها وهي شبكة رصد وتقييم حالة التصحر التي مقرها في الصين. وشبكة الغابات والزراعة والتي مقرها في الهند. وشبكة المراعي وتثبيت الكتبان الرملية والتي مقرها إيران. ومن المتوقع إقراره البدء في الشبكة الرابعة والخاصة بموارد المياه خلال شهر يوليو 2002 ومقرها سوريا.

أما على المستوى الإقليمي فقد شاركت دولة الإمارات في اجتماعات دول غرب آسيا التي عقدت في دمشق ومسقط ودبي لإعداد البرامج التحت إقليمية لهذه الدول وقد تم إعداد برنامجين أحدهما عن الإدارة المستدامة للموارد المائية والآخر عن الإدارة المستدامة للغطاء النباتي. وكما ذكر سابقاً تقوم دولة الإمارات حالياً على المستوى الوطني بالمشاركة في إعداد دراسة حصر الغطاء النباتي والموارد المائية كجزء من البرنامج التحت الإقليمي لغرب آسيا. كما تعمل دولة الإمارات بالتعاون مع الدول العربية والمنظمات الإقليمية في المشاركة في نشاطات لجنة تسيير مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

6.1.7 آلية تشاورية منشأة بين الشركاء على المستويين الوطني والمحلي

توجد آلية تشاورية منشأة بين الشركاء على المستويين الوطني والمحلي. تتمثل في إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة واللجان المنبثقة منها.

6.1.8 آليات تبليغ المعلومات فيما بين الشركاء بين هيئة التنسيق الوطنية

الرسائل الرسمية المتبادلة بين الجهات المعنية والهيئة الاتحادية للبيئة. والاجتماعات المشتركة بين الجانبين. تنظيم الندوات وورش العمل والمؤتمرات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية.

6.1.9 تواتر عقد الاجتماعات ، وعدد المشتركين ، ومستوى الاشتراك

تتم الاجتماعات على مستوى مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة 4 مرات في العام. وتتم اجتماعات اللجنة الوطنية لمتابعة الاتفاقية أكثر من 6 مرات في العام محكوم ذلك بأجندة العمل أمام اللجنة.

6.1.10 توزيع الأدوار والمهام بين مختلف الشركاء

توزيع الأدوار والمهام مرتبط بتخصص كل جهة والمهام المنوط لها القيام بها.

7 الأنشطة المنفذة ولها علاقة بمكافحة التصحر

7.1 موجز للأنشطة التي تمت في مجال مكافحة التصحر وتقييم هذه التجربة

الإجابة على هذا الجزء تستدعي تكرار ما تم ذكره من قبل عن خصوصية دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتعلقة بمجهودات تخضير الصحراء ومجهودات مكافحة التصحر في الأجزاء التي تصحرت.

:

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وتنميتها وحسن إدارتها منذ أكثر من عقدين وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات اللازمة وتم تنفيذ العديد من الأنشطة التي لها علاقة بمكافحة التصحر. وأهم هذه الأنشطة التالي :

تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تهدف الى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وحسن استخدامها وسبق الإشارة إليها في بنود سابقة.

تم إعداد الأطلس الوطني الذي قامت جامعة الإمارات بإصداره في عام 1993 ويحتوي على المعلومات الجغرافية والجيولوجية العامة.

اهتمت كل من حكومة أبوظبي بعمل مسوحات للموارد المائية الجوفية. كما قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بمسح بعض المناطق في الإمارات الشمالية. وتعمل الهيئة العامة لإدارة موارد المياه على المحافظة على هذه الثروة الناضبة وصيانتها من الضياع.

قامت وزارة الزراعة والثروة السمكية بحصر عدد الأفلاج وكميات المياه المتدفقة منها سنوياً حيث يبلغ تصريف الأفلاج ما يعادل 20.77 مليون متر مكعب سنوياً.

توسعت الدولة في إنشاء السدود الهادفة على حجز مياه الأمطار لاستخدامها فيما بعد، حيث أنجزت الدولة 27 سداً جديداً في العامين الماضيين في الإمارات الشمالية، فيما يتم متابعة إنشاء 16 سداً آخر، وبإنهاء العمل بها سيرتفع عدد السدود المقامة في الدولة إلى حوالي 100 سد تزيد قدرتها التخزينية على 100 مليون متر مكعب. بالإضافة لتخزين مياه الأمطار الساقطة، فإن لهذه السدود فائدة كبيرة في تغذية خزان المياه الجوفي في المواقع التي توجد بها.

() :

وهذه أصبحت تشكل دوراً مهماً للاستخدامات الزراعية وخاصة في المدن وحولها بحيث تتراد كميات مياه الصرف الصحي المعالجة بزيادة حجم المدينة وسكانها وتبلغ الطاقة الانتاجية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي حالياً 108 مليون متر مكعب سنوياً. وتعتبر تجربة الدولة في هذا المجال من التجارب الرائدة على مستوى المنطقة حيث تخضع المياه العادمة للمعالجة الثلاثية وتستخدم في الزراعات التجميلية في المدن وحولها.

توجد أشجار متناثرة أو تجمعات صغيرة من الأشجار المحلية كالغاف والسدر والسمر والأراك والقرظ وغيرها في ربوع الدولة المختلفة وإن أعداد هذه الأشجار وتوزيعها غير معروف بدقة. أما فيما يتعلق بالغابات الاصطناعية أو تلك التي قام الإنسان بإنشائها فهي معروفة المساحة ومعلومة أعداد الأشجار فيها حيث تبلغ مساحات الغابات في الدولة 300.000 هكتار وهي محصورة بشكل رئيسي في إمارة أبوظبي إضافة لوجود أعداد من أشجار الغابات كأحزمة حول المدن أو الشوارع الخارجية في بعض الإمارات الأخرى. ويمكن لهذه الغابات أن تصبح محميات طبيعية تزخر بالحياة الفطرية من نباتات وحيوانات وحشرات وغيرها.

تشكل المراعي عنصراً مهماً في قطاع الزراعة حيث أن معظم الحيوانات الموجودة في الدولة تعتمد في توفير جزء كبير من احتياجاتها الغذائية على المراعي وقد عانت المراعي بدرجة كبيرة في الماضي من الرعي الجائر. ونظراً لتزايد عدد الحيوانات في الدولة فقد تزايدت المساحات المزروعة بالأعلاف الخضراء من مختلف الأنواع التي تجود زراعتها تحت ظروف الدولة المناخية.

نتيجة للرعاية والخدمات التي تقدمها الدولة فقد ازدادت أعداد الثروة الحيوانية بشكل كبير وخاصة الأنواع المرغوبة كالجمال والخراف والماعز. وقد بلغ إجمالي عددها عام 1998م حوالي 1843522 رأس وهي تلبى جزءاً من احتياجات الدولة من اللحوم الحمراء.

انتهجت الدولة سياسة المحميات الطبيعية في الجزر وبعض المناطق المعزولة وأصبحت هذه المحميات تزخر بأعداد كبيرة من الكائنات الحية المختلفة. وتقوم الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة وصاحب السمو ولي العهد بإنشاء المحميات الطبيعية في الجزر وتنميتها والإشراف عليها. كما تقوم بعض المؤسسات الحكومية الأخرى بإنشاء المحميات الطبيعية كدائرة بلدية أبوظبي والعين ودائرة الغابات وجامعة الإمارات العربية المتحدة (مركز بحوث الصحراء) ومتحف التاريخ الطبيعي في إمارة الشارقة وبلدية دبي (محمية جبل علي).

يتم استثمار الأراضي بصورة جيدة في معظم إمارات الدولة حيث يوجد لدى كل من بلدية أبوظبي ودبي والشارقة والعين خرائط لاستثمارات الأراضي تحدد المناطق السكنية والزراعية والصناعية والمرافق العامة وغيرها.

إن السياسة الزراعية في دولة الإمارات هي عبارة عن مجموعة من التوجهات التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وتحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج. ويوجد على مستوى دول مجلس التعاون سياسة زراعية مشتركة أقرت في عام 1984م ثم عدلت في نوفمبر 1994م وأصبحت تسمى بالسياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق

التكامل الزراعي بين دول المجلس وفقا لمبدأ المزايا النسبية في الانتاج النباتي والحيواني والداجني والسلمي بين دول المجلس وبينها وبين الاقطار العربية الاخرى وترتكز على قيام القطاع الخاص بمهام الانتاج الزراعي والنشاطات الإنتاجية المرتبطة به والمكملة له وتتضمن السياسة الزراعية المعدلة اربعة برامج رئيسية للعمل المشترك هي:

1. البرنامج المشترك لتنسيق الخطط والسياسات الزراعية الذاتية.
2. البرنامج المشترك لمسوحات واستغلال وصيانة الموارد الطبيعية .
3. البرنامج المشترك للبحوث الزراعية والتطوير التقني .
4. البرنامج المشترك للانتاج الزراعي والغذائي .

ويتضمن كل برنامج من هذه البرامج عددا من المهام التي يلزم أن يتضمنها كل برنامج حتى يمكن لهذه البرامج ان تحقق اهدافها. وتقوم وزارة الزراعة والثروة السمكية حاليا بإعداد مسودة استراتيجية التنمية الزراعية بدولة الإمارات العربية المتحدة وقد تم عقد ندوة وطنية حول هذه الاستراتيجية في 2000/4/19م شارك فيها العديد من الجهات المعنية بالتنمية الزراعية.

7.2 التشخيص المناسب للتجربة الماضية

لقد أوضحت الدراسات والبحوث التي أجريت خلال السنوات الماضية بأن البيئة الصحراوية بدولة الإمارات تتسم كغيرها من بيئات المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم بحساسية فائقة في إطار من التوازن الدقيق بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه وتربة وغطاء نباتي وكتائنات حية. وقد تسببت بعض النشاطات البشرية في الأونة الأخيرة في إحداث خلل ما في المنظومة البيئية الصحراوية ترتب عليها تدهور في مواردها وانتشار ظاهرة التصحر. وقد اشارت بعض التقارير الى أن معظم مساحة الإمارات العربية المتحدة عبارة عن أراض صحراوية توجد أجزاء منها مهددة بالتصحر، ومنها ما تترواح درجة تصحرها بين بالغة الشدة والشديدة ومتوسطة التصحر.

فريق خبراء الإسكوا أجرى تشخيص شامل للتجارب الماضية وتم نشر التقرير في 1995.

كما أن الفرق القطاعية في الاستراتيجية البيئية خاصة فريقى موارد الأرض والموارد المائية ساهموا مساهمة فعالة في التشخيص والتقدم بالتوصيات المناسبة.

7.2.1 المشاورات المضطلع بها ونهج المشاركة المتبع لتقييم التجربة الماضية

تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر يشكل القاعدة لنهج المشاورات بين الجهات المعنية والهيئة الاتحادية للبيئة. كما أن تشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي شكلها مجلس الوزراء مؤخرا في 28 يناير 2002 ستلعب دورا مهما في دراسة المشاريع الواردة في خطة العمل الوطنية البيئية بما فيها مشاريع مكافحة التصحر والحفاظ على وتنمية موارد المياه، بالإضافة الى المشاريع البيئية الخاصة بالقطاعات الأخرى.

7.2.2 مساهمة هذا التشخيص على التقدم بعملية وضع برنامج العمل الوطني

ستشكل مسودة خطة مكافحة التصحر التي تم القاعدة التي سينبني على ضوءها النشطة اللاحقة في مجال مكافحة التصحر.

7.2.3 مدى توفير هذا التشخيص لأساسا سليم لوضع توصيات محددة لصياغة برنامج العمل الوطني

الجزء الأول من افرستراتيجية البيئة وفر قاعدة بيانات هامة تتمثل في أجندة القرن الواحد وعشرين البيئية وأوليات العمل البيئي في دولة الإمارات الناتجة عنها. وبالتالي يمكن القول أن التشخيص شكل أساس سليم لبرنامج العمل الوطني.

7.3 البرامج التقنية الموضوعة والمشاريع المتكاملة العملية لمكافحة التصحر

عند تقييم مشاريع تخضير الصحراء نجد العديد من المشاريع التي تم تنفيذها والتي تظهر نتائجها في زيادة مساحات الأراضي الزراعية والغابات والمساحات الخضراء.

7.3.1 جرد ومواعمة وإدماج المشاريع الجارية في عملية برنامج العمل الوطني

تم ذلك بواسطة قطاع الزراعة وموارد الأرض وقطاع موارد المياه. كما سيأتي استعراضه فيما يلي:

جرى استعراض المشاريع الجارية المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وخصوصا ، مكافحة التصحر لتقييم مدى توافقها مع المبادئ الواردة في الاتفاقية في إطار إعداد الاستراتيجية الوطنية البيئية.

تم اقتراح العديد من البرامج والمشاريع في الإستراتيجية البيئية وقد وردت في الجزء الثالث من الإستراتيجية.

7.3.2 الإجراءات الجديدة والتدابير المزمع اتخاذها

اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية مكافحة التصحر في بداية عملها بعد تشكيلها ومن مهامها القيام بوضع برنامج العمل الوطني وتحديد مقترحات جديدة للأنشطة التي يمكن إدرجها.

الإجراءات الجديدة المقترحة لمكافحة التصحر تؤكد على الإستمرار في مشاريع تخضير الصحراء. والعمل على تجنب سلبيات التطبيق. والتدابير المزمع اتخاذها هو المزيد من التنسيق بين البرامج المختلفة.

7.3.3 الإجراءات المحددة لتعزيز القدرة الوطنية على مكافحة التصحر، لا سيما على المستوى المحلي

الإجراءات المحددة لتعزيز القدرة الوطنية على مكافحة التصحر، لا سيما على المستوى المحلي هي تطبيق الأوليات وتنفيذ المشاريع الواردة في الإستراتيجية البيئية.

7.3.4 تحديد برامج التدريب والبرامج التقنية والعلمية

عملية التدريب عملية مستمرة وكذلك تطبيق التقنيات الجديدة خاصة من قبل الجهات المعنية الأخرى.

7.3.5 أولوية تعزيز القدرات على المستوى المحلي

العمل جاري لتعزيز القدرات في إطار الإستراتيجية البيئية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فعملية وضع الإستراتيجية البيئية استمرت ثلاث سنوات. وكما تم ذكره فليد تم تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

7.4 تنفيذ برنامج العمل بما يتفق مع مجالات الأولوية في الاتفاقية

7.4.1 تدابير المحافظة على الموارد وتحسين التنظيم المؤسسي وزيادة المعرفة بظاهرة التصحر ورصد آثاره

وتحسين البيئة الاقتصادية

لقد سبق الإشارة الى أنه نتيجة لإهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالمحافظة على البيئة ومكافحة التصحر فقد أنشأت عام 1993 الهيئة الاتحادية للبيئة وصدر قانون بذلك يحدد مجالات عملها وصلاحياتها والسياسات والأهداف العامة لها وقد تم الإشارة الى هيكلها التنظيمي في بنود سابقة والذي يشتمل على إدارات متخصصة منوط بها مسؤولية المحافظة على الموارد ومكافحة التصحر وتعمل الهيئة منذ إنشائها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بإعداد الإستراتيجية الوطنية للبيئة على تحديد التدابير التي ستدرج ضمن برنامج العمل الوطني وفق ما تضمنته المادة 10 من الاتفاقية.

7.4.2 التدابير التي اتخذت لتحسين البيئة الاقتصادية، كذلك التدابير المقترحة في المادة 4 من المرفق التنفيذي

الإقليمي لآسيا

العمل جاري في مجال تحديد التدابير لتحسين البيئة الاقتصادية، كذلك التدابير المقترحة في المادة 4 من المرفق التنفيذي الإقليمي لآسيا.

7.4.3 إدماج السياسات والخطط الوطنية الأخرى

فالسياسات والخطط الوطنية التنموية في الدولة في مجالات الزراعة، التجارة، استئصال شافة الفقر، الطاقة، الأدوات المالية، الهجرة، المحافظة على البيئة... الخ. تعمل على تحسين حياة ورفاه السكان مع الحفاظ على الموارد في أن واحد.

7.5 الربط مع برامج العمل دون الإقليمية

7.5.1 وضع برامج على المستوى الوطني ذات طابع دون اقليمي واقليمي

شاركت دولة الإمارات في مناقشة شبكات البرامج تحت الإقليمية لدول غرب آسيا والمتعلقة بالتنمية المستدامة لموارد المياه والتنمية المستدامة للغطاء النباتي الطبيعي كما أن الهيئة تتابع المناقشات التي تمت لشبكات برامج العمل الإقليمية لا سيما الخاصة بالرصد والتقييم لحالة التصحر والتربة والغابات والمراعي وتثبيت الكثبان الرملية وموارد المياه والجفاف وبناء القدرات وجميع مجالات هذه الشبكات ستكون، بالإضافة الى ما ورد في الإستراتيجية الوطنية للبيئة، العناصر الرئيسية لبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر بدولة الإمارات العربية المتحدة.

7.5.2 اشترك المؤسسات العلمية والتقنية الوطنية في الشبكات دون الإقليمية الدولية

تشارك المؤسسات العلمية والتقنية الوطنية في الأنشطة من خلال عضويتها في مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة واللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية مكافحة التصحر واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية البيئية وخطة العمل البيئي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

7.6 فعالية التدابير في بناء القدرات المحلية

بما أن العمل البيئي في الدولة يتوزع على مجموعة من الجهات سواء في الحكومة الاتحادية أو في الحكومات المحلية فقد كان لزاماً على الهيئة العمل على تطوير آلية تنسيق تضمن تصافير جهود الجهات المعنية وتلافي ازدواجية الجهود التي تبذلها هذه الجهات في مجال المحافظة على البيئة وتطويرها، إضافة الى ضمان المشاركة

الفاعلة والتمثيل المناسب للدولة في اللقاءات الخارجية. وقد قامت الهيئة بعقد مجموعة من اللقاءات التنسيقية في مجالات ببنية متعددة منها: المحافظة على المياه الجوفية وحمايتها من التلوث، مراقبة حركة المواد المشعة وتراكيزها في البيئة الهوائية، تنظيم حركة استيراد وتصدير المواد المستفدة لطبقة الأوزون، تنظيم استخدام المبيدات والأفات الزراعية، ومتابعة تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

7.7 اتفاقيات الشراكة الداخلية والخارجية

سبق وأن تم الإشارة في بنود سابقة الى عملية التنسيق والتشاور ما بين الجهات ذات العلاقة، وأن الإعداد لبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر لا زال في بدايته. كما تم الإشارة الى الموارد المالية المتاحة حالياً، ولا زالت الموارد الخاصة بتنفيذ برنامج العمل الوطني قيد الدراسة والبحث حيث لم يتم الإنتهاء من إعداد البرنامج الى تاريخه.

8 المخصصات المالية والمساعدة المالية والتعاون التقني المقدمين

8.1 الآليات المالية المعتمدة

8.1.1 تدابير تيسير وصول الجهات المعنية المحلية إلى مصادر التمويل الموجودة

إن برنامج العمل الوطني الخاص بالتصحر لا زال في مراحل إعداده الأولى ولكن فيما يختص بأنشطة التصحر القائمة حالياً والمتعلقة بالمراعي والثروة الحيوانية والنشاط الزراعي والموارد المائية فإن ذلك يتم من خلال الجهات المشرفة على هذا النشاط حيث يتم تقديم دعم يتمثل في توفير الأعلاف لحيوانات الرعي بأسعار رمزية بهدف تخفيف الضغط على المراعي الطبيعية، إضافة الى مشاريع توصيل ومد شبكات للمياه المعالجة للمزارع ومواقع التشجير وتشجيع الدولة المنتجات الزراعية الوطنية ولكن ليس من المعروف في الوقت الحاضر هلي يتم استمرار أو توقف تقديم هذا الدعم.

مصادر التمويل في الغالب تتم من الدولة لجميع المشاريع على مستوى كل إمارة أو على مستوى الحكومة الاتحادية. والتمويل شبه دائم ولكن إعماده يتوقف على الميزانية السنوية لكل قطاع. كما توجد قائمة بمصادر التمويل ضمن ميزانيات القطاعات.

8.1.2 وضع طرق جديدة مناسبة لتعبئة الموارد الداخلية والخارجية

يتم تخصيص مبالغ مالية سنوياً ضمن ميزانيات الجهات ذات العلاقة بالدولة من أجل تنفيذ البرامج البيئية والتي من ضمنها برنامج مكافحة التصحر. كما أن الأنشطة الخاصة بمكافحة التصحر وخاصة البرامج التوعوية يتم تمويلها بمشاركة من الجهات المتعددة سواء حكومية أو غير حكومية.

8.1.3 أشكال اشترك مختلف الفعاليات في تمويل وإدارة أنشطة مكافحة التصحر

الجهات المعنية بالدولة تشارك في تمويل وإدارة أنشطة تخضير الصحراء وأنشطة مكافحة التصحر يوجد تمويل ولكن ليس تحت هذا المسمى ولكن لقطاعات مختلفة مهمة بإتفاقية التصحر

8.1.4 دعم الشركاء الدوليين بطريقة من الطرق هذه الآليات المالية المعنية

يوجد تعاون ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية حيث أنشئ عام 2000م المركز الدولي للزراعة الملحية بدبي. والمركز يعني بالدراسات والبحوث الخاصة بالنباتات المقاومة للملوحة والجفاف.

8.1.5 تحليل التدفقات الإستثمارية في سبيل تنمية الأراضي الجافة

أنظر الجزء أعلاه.

8.1.6 تحديد نوع الأنشطة الذي يولد بشكل سليم بيئياً عائداً اقتصادياً كافياً

مشاريع زيادة الرقعة الزراعية وتربية الماشية تدر عائداً اقتصادياً مجزي. ويتم على الوجه الصحيح تحديد نوع من الأنشطة يولد بشكل سليم بيئياً عائداً اقتصادياً كافياً. ويجرى التشجيع عليها بوصفها من المشاريع الاستثمارية. ويتم إعادة استثمار ذلك العائد على الوجه الصحيح لتأمين الاستدامة المالية. وقد حقق الاستثمار في الأراضي الجافة فوائد بيئية وإجماعية - اقتصادية بالنسبة لأصحاب المصلحة من المواطنين.

ويتم إعادة استثمار ذلك العائد على الوجه الصحيح لتأمين الاستدامة المالية. وذلك نسبة لما حققه الاستثمار في الأراضي الجافة بالدولة من فوائد بيئية واجتماعية واقتصادية بالنسبة لاصحاب المصلحة.

8.2 تمويل برنامج العمل الوطني

سبق الإشارة الى أن إعداد برنامج العمل الوطني لا زال في مراحل الأولى بما فيها تحديد الموارد المالية الوطنية التي ستتم في مراحل متأخرة.

8.2.1 الإجراءات التي اتخذت لتعبئة الموارد على المستويين الوطني والدولي

تعبئة الموارد على المستوى الوطني يعتمد كلياً على الموارد المحلية. كما أن هناك تعاون مع البنك الإسلامي للتنمية فيما يخص دراسات وأبحاث الزراعات في المناطق العالية الملوحة.

لا يتم تقديم أي دعم مالي خارجي سواء من الدول المانحة أو الصناديق أو المنظمات الإقليمية والدولية لإعداد أو تنفيذ برامج مكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

8.2.2 مساهمة من الآلية العالمية

لا يوجد أي توجه من قبل الآلية العلمية للمساهمة في دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطني لدولة الإمارات بصفة خاصة، ودول الخليج العربي بصفة عامة، إلا أن دولة الإمارات بحاجة إلى الدعم التقني والفني والعلمي في مجال مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف. وسيتم تحديد هذه الاحتياجات بشكل تفصيلي ضمن برامج العمل الوطنية لدولة الإمارات والاتصال والتنسيق مع الآلية العالمية وجهات التمويل الأخرى في توفير هذه الاحتياجات.

8.3 التعاون التقني الذي تم تطويره

توجد لدى الجهات المعنية الأخرى في مجال تخصير الصحراء، خطتها لطلب التعاون التقني، بما يفى ذلك التعاون المتعدد الأطراف والثنائي. وفي مجال مكافحة التصحر فإن المشاركة في البرامج تحت الإقليمية أتاحت الحصول على العون الفني في بعض الحالات.

8.3.1 الدعم الذي تم الحصول عليه بخصوص التعاون التقني غير الموارد المالية

الدعم الذي تم الحصول عليه بخصوص التعاون التقني غير الموارد المالية زيارة خبراء للدولة والإمداد بالمطبوعات والدعوة للمشاركة في الندوات والمؤتمرات.

8.3.2 الحاجات الخاصة بالتعاون التقني

وبالرغم من عدم تقديم عون مال لدولة الإمارات إلا أن المشاركة في البرامج تحت الإقليمية أتاحت الحصول على العون الفني في بعض الحالات مثل زيارة خبراء للدولة. والحاجة موجودة للتعاون التقني في مجالات محددة (التقني ، العلمي ، المنظمات غير الحكومية ، المنظمات ذات القاعدة المجتمعية الخ) و العون التقني العلمي يأتي في سلم الأولويات.

8.3.3 سلم الأولويات من الاحتياجات الخاصة بالتعاون التقني

ويأتي العون التقني العلمي في سلم الأولويات.

9 معايير ومؤشرات قياس التقدم في تنفيذ الإتفاقية

تنفيذ برامج تخصير الصحراء وزيادة الرقعة الزراعية وزيادة الغابات المزروعة تستخدم كمعايير ومؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ الإتفاقية. ومن المعلوم أنه يتم باستمرار العمل على نجاح هذه الأنشطة وزيادة العائد منها.

كما تقوم الجهات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة بعملية رصد وتقييم حالة البيئة والموارد الطبيعية وذلك باتباع التقنيات الحديثة المتمثلة في نظم الاستشعار عن بعد واستخدام صور الأقمار الصناعية وربطها بالقياسات الحقلية والمختبرية وذلك بهدف دراسة مدى تدهور الأراضي إضافة إلى الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة في تكوين قاعدة بيانات تسهل عملية التقييم والتحليل للنتائج المتحصل عليها من أعمال الرصد. وعلى سبيل المثال لذلك الدراسة المسحية التي تمت للشريط الساحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم العمل في الوقت الحالي على ربط أنظمة المعلومات لدى الجهات المختلفة ببعضها البعض وتشكيل شبكة اتصالات ومعلومات موحدة على مستوى الدولة لزيادة الاستفادة من المعلومات المتاحة، إضافة إلى تقييم برنامج العمل الوطني نتيجة عند الإنتهاء من إعداده.

9.1 الآليات التنفيذية للرصد والتقييم

الآلية التنفيذية للرصد والتقييم تتم عن طريق أنشطة الهيئة الاتحادية للبيئة واللجان المنبثقة عنها.

9.1.1 آلية مراقبة البيئة ورصدها

تقوم الهيئة الاتحادية للبيئة والجهات المنبثقة عنها في الدولة كل في مجال اختصاصه برصد ومراقبة البيئة.

9.1.2 التدابير المتخذة لتحقيق التوافق بين الآليات والنظم الموجودة

العمل يجري وبشكل مستمر لتحقيق التوافق بين الآليات والنظم الموجودة.

9.1.3 المنهجية الوطنية المخططة لوضع مؤشرات التأثير

العمل جاري لوضع مؤشرات التأثير، حيث تم البدء في ذلك من قبل قطاع الزراعة وموارد الأرض المشارك في الإستراتيجية الوطنية للبيئة.

10 البيانات الأساسية الخاصة بالتقرير الوطني لدولة الإمارات العربية

- انضمت الدولة للإتفاقية بتاريخ 1998/10/21م، وأصبحت طرفاً في الإتفاقية بتاريخ 1999/1/19م.
- تضمن قرار مجلس الوزراء رقم (4/452) لسنة 1997م تحويل الهيئة الإتحادية للبيئة بتمثيل الدولة في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

■ الهيئة الإتحادية للبيئة والشخص المسؤول عن متابعة الإتفاقية هو سعادة الدكتور/ سالم مسري الظاهري، مدير عام الهيئة، هاتف : 6777363، ص.ب.: 5951، فاكس: 6770501، بريد الكتروني: uaefea@emirates.net.ae ، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي.

- عقد المؤتمر العالمي للتصحر في دبي في شهر فبراير 2000م.
- أنجزت الهيئة، ومنذ عام 1994م، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية للتوعية والإعلام البيئي تضمنت أهدافاً على المدى القصير والمدى الطويل وتحديد وسائل تنفيذ هذه الأهداف وفقاً لأولوياتها.
- قامت الهيئة بتشكيل لجنة للتوعية والإعلام البيئي تضم ممثلين عن مختلف الجهات المعنية لتنفيذ سياسة الهيئة في هذا المجال وتطوير خططها المستقبلية.
- قامت الهيئة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم في مجال نشر الوعي البيئي لدى طلبة المدارس من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات المدرسية، وكذلك من خلال تضمين المناهج الدراسية في المراحل المختلفة مادة البيئة.

- تم إعداد وإقرار الأهداف والسياسات للإستراتيجية الوطنية للبيئة من قبل مجلس الوزراء الموقر، والتي تحتوي على جزء خاص بقطاع الزراعة وموارد الأرض وجزء خاص بقطاع موارد المياه والذين سبق الإشارة إليهما بالتفصيل في البند رقم (3)، أما استراتيجية وبرامج العمل الخاصة بمكافحة التصحر فلا زالت في مراحلها الأولى.
- سيقدّم هذا التقرير لسكرتارية إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أبريل عام 2002م.

- ادارة الغابات في العين
- بلدية أبوظبي
- بلدية العين
- بلدية الفجيرة
- بلدية دبي
- بلدية عجمان
- الدائرة الخاصة لصاحب السمو رئيس الدولة – ابوظبي
- دائرة الزراعة والثروة الحيوانية بالعين
- كلية العلوم الزراعية بجامعة الإمارات
- كلية الهندسة بجامعة الإمارات
- نادي تراث الإمارات
- هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية وتنميتها بأبوظبي
- الهيئة الإتحادية للبيئة
- هيئة البيئة والمحميات الطبيعية بالشارقة
- هيئة حماية البيئة والتنمية الصناعية براس الخيمة
- وزارة الزراعة والثروة السمكية
- وزارة المواصلات

- الإستراتيجية الوطنية للبيئة – أولويات العمل البيئي وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني (الجزء الأول – 1998م).

- الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي (الجزء الثاني - 1999م).
- البرامج والأنشطة الخاصة بالإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي (الجزء الثالث - 2000م).
- مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات أعدت عام 1995م.

نظراً لأهمية توفير المعلومات سواء المتعلقة بالوضع البيئي في دولة الإمارات أو في دول العالم الأخرى واتاحتها لصانعي القرار والباحثين والمهتمين فقد قامت الهيئة الاتحادية للبيئة بالتعاون مع إحدى الشركات المحلية لتأسيس نظام للمعلومات ونظام لإدارة المراسلات في الهيئة. وقد انتهت من إعداد النظامين وبدأت الهيئة بتجربتهما فعلاً، وسوف تعمل في الفترة القادمة على البدء بإدخال المعلومات المتوافرة لديها في النظام.

تتمتع معظم الجهات الرسمية في الدولة بقدرات مؤسسية جيدة تتماشى والاعتبارات البيئية الحديثة، حيث تمتلك مؤسسات الدولة أعداداً من المختبرات المجهزة بأحدث المعدات من أجل ضبط الجودة للمنتجات والسلع الزراعية والتدريب.. فعلى سبيل المثال توجد المختبرات المركزية التابعة لوزارة الزراعة والثروة السمكية للتأكد من سلامة المنتجات الزراعية الخاصة بمستلزمات الإنتاج (أسمدة - مبيدات - محسنات تربة - وتربة صناعية) قبل السماح بدخولها للدولة وذلك وفقاً لما حددته القوانين الخاصة بذلك وكذلك الحال في المختبرات التابعة لدائرة الزراعة والثروة الحيوانية. كما أن أقسام الزراعة في بلديات أبوظبي ودبي والشارقة والعين تمتلك مختبرات تعمل في مجال الزراعة والبيئة، وتستخدم أيضاً في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية. ويوجد في الدولة مراكز وهيئات متخصصة تعمل في المجالات الزراعية المرتبطة بالبيئة مثل استعمالات المياه المالحة في الري وزراعة النباتات المتحملة للملوحة واستعمالات الأراضي والأنماط الزراعية، وهذه المراكز تعتبر من القدرات المؤسسية التي ستساعد كثيراً في دعم الإعتبارات البيئية الخاصة بقطاع الزراعة وموارد الأرض. كما سيكون لها دور هام في تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية. وأهم هذه المراكز هيئة أبحاث البيئة والحياة الفطرية في أبوظبي ومركز الزراعات الملحية وبرنامج الشيخ زايد العالمي للبحوث الزراعية والبيئية ومتحف التاريخ الطبيعي بإمارة الشارقة.